مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٨

الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

---

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد فان آرتسن | (هولندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد لافروف |
| | الأرجنتين | السيد دي تيَّا |
| | البحرين | السيد آل خليفة |
| | البرازيل | السيد لامبريا |
| | سلوفينيا | السيد فرليس |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | غابون | السيد بنغ |
| | غامبيا | السيد جوبي |
| | فرنسا | السيد جوسلن |
| | كندا | السيد آكسورثي |
| | ماليزيا | السيد سيد حامد البار |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كوك |
| | ناميبيا | السيد أنجابا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ألبرايت |

## جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

---

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٥.

**الإعراب عن الترحيب بوزراء الخارجية**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعلن أن جلسة مجلس الأمن هذه يحضرها العديد من زملائي. ويقدر الرئيس وهولندا ذلك أيما تقدير. وروح التعاون التي أبداها جميع الحاضرين هنا، والتي مكنت من عقد هذه الجلسة الهامة جدا، تجد لدينا جميعا التقدير البالغ.

**إقرار جدول الأعمال**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لعل أعضاء مجلس الأمن يتذكرون أن موعد وجدول أعمال جلسة مجلس الأمن هذه قد اتفق عليهما أعضاء المجلس في مشاورات المجلس السابقة.

أقر جدول الأعمال.

**الأسلحة الصغيرة**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد مجلس الأمن اليوم جلسة وزارية مكرسة لمسألة الأسلحة الصغيرة في سياق التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الصدد.

أعطي الأمين العام الكلمة.

**الأمين العام** (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أنضم إلى مجلس الأمن اليوم في جهوده الرامية إلى التصدي لأحد التحديات الرئيسية في مجال منع الصراعات في القرن المقبل. إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل الأدوات الرئيسية للعنف في العديد من الصراعات الجارية في العالم اليوم.

وانتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات يؤدي أيضا إلى تفاقم العنف المرتبط بالإرهاب والجريمة المنظمة. وحتى في المجتمعات التي لا تشهد حروبا أهلية، فإن التوافر الميسر للأسلحة الصغيرة أسهم في حالات عديدة في اندلاع العنف والاضطرابات السياسية. وهذه بدورها أدت إلى تدمير آفاق التنمية وتهديد الأمن البشري بكل الطرق. بل إن الأسلحة الصغيرة لعلها تمثل أداة الصراع الوحيدة الأوسع انتشارا والأيسر توافرا والأصعب على التحكم فيها.

والأسلحة الصغيرة ليست فقط الأداة الأولى المستخدمة في قتل المدنيين، الذين يجري استهدافهم على نحو متزايد في الحروب الأهلية في عصرنا؛ بل إنها أيضا، على خلاف ضحاياها، تبقى متداولة من صراع إلى آخر، حيث تعمل على استدامة حلقة العنف بمحض وجودها. بل إن العديد من هذه الأسلحة تجري إعادة استخدامه، حيث يقوم تجار أسلحة لا رادع يردعهم بنقلها من منطقة إلى أخرى، ومن صراع إلى آخر. وفي حالات عديدة يستفيد هؤلاء التجار من وجود ثغرات قانونية أو يستغلون عدم كفاية هياكل الرصد والإنفاذ الوطنية.

وفي عصر لم يعد فيه العالم يقف ساكنا عندما ترتكب انتهاكات فادحة ومنظمة لحقوق الإنسان، فإن الأمم المتحدة مصممة على التصدي لكل من جانبي العرض والطلب في التجارة بالأسلحة الصغيرة. ومن منطقة البلقان إلى أفريقيا إلى شرق آسيا، أصبحت الأسلحة الصغيرة الأداة المفضلة للقتلة في عصرنا. وعلينا أن نضطلع بواجبنا لحرمانهم من وسائل القتل.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في إدراج مسألة الأسلحة الصغيرة بثبات في جدول الأعمال الدولي. والتقرير المعني بالأسلحة الصغيرة الذي قدمته للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ حفز على القيام بسلسلة أوسع من المبادرات. وفي السنة الماضية، سرني جدا أن ألاحظ أن الجمعية العامة قررت عقد مؤتمر معني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد أقصاه سنة ٢٠٠١. والمجلس أيضا أبقى مسألة الأسلحة الصغيرة قيد نظره، في البداية في سياق تنفيذ تقريري عن أفريقيا. وبعد ذلك، في سياق الحالة في أنغولا، ثم في بحث مسألتي الأطفال في حالات الصراع المسلح وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، أظهر المجلس الحكمة بالتركيز على ضرورة عكس اتجاه انتشار الأسلحة الصغيرة إذا أريد لأي من هذه المسائل أن يحسم بنجاح.

وفي تقريري لمجلس الأمن عن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، ذكرت أن الحد من التوافر الميسر للأسلحة الصغيرة يمثل متطلبا أساسيا للنجاح في

عمليات بناء السلم، وأيضا لمنع الصراعات. وقد ناشدت المجلس أن يكرس المزيد من اهتمامه لمنع الصراعات وأن يوفر قيادة فعالة في هذا المجال. إضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على أهمية أن ندرج في اتفاقات السلام وولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تدابير محددة لنزع السلاح والتسريح.

وبينما لا تزال تنتظرنا تحديات كبرى فإننا ينبغي أن نلاحظ عددا من التطورات الإيجابية في الكفاح ضد انتشار الأسلحة الصغيرة، وعلى وجه الخصوص الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

في أفريقيا، وبناء على مبادرة اتخذت مالي زمامها، أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وقفا اختياريا على إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة، يشمل ١٦ بلدا. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد الجماعة في تنفيذ ذلك الوقف الاختياري.

وتحركت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا قدما في تقرير عقد مؤتمر إقليمي معني بالأسلحة الصغيرة استعدادا للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي أوروبا، يعد العمل المشترك للاتحاد الأوروبي في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية خطوة أخرى مبشرة بالخير. وبشكل أكثر تحديدا، تم في ألبانيا أن شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون وثيق مع إدارة شؤون نزع السلاح، في مشروع "الأسلحة مقابل التنمية". وقد شجع نجاح ذلك المشروع الرائد الحكومة الألبانية على الدعوة لإقامة مشاريع مماثلة في أجزاء أخرى من البلاد.

وفي الأمريكتين، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بذلك والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وقد جاء الوقف الاختياري من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة أيضا من جانب المجتمع المدني، الذي لا يزال يعمل بنشاط متزايد بشأن هذا الأمر. ولقد ساعد إنشاء شبكة العمل الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة في وقت سابق من هذا العام على زيادة التركيز العام على الأسلحة الصغيرة، الذي يساعدنا على كسب التأييد العام اللازم لتحقيق النجاح.

ويجب على المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة التي سيوفرها المؤتمر الدولي في عام ٢٠٠١ ليعبر عن إرادته السياسية والتزامه بعكس اتجاه الانتشار العالمي للأسلحة الصغيرة.

وجهودنا الكبرى لتعزيز السلم والأمن، سواء عن طريق منع الصراعات، أو التنمية، أو الدبلوماسية أو، عند الضرورة، عن طريق التدخل، تعتمد إلى حد كبير على كيفية التصدي للتحديات الأصغر الأكثر تحديدا الخاصة بالحد من أدوات الحرب والعنف.

في الكفاح ضد الأسلحة الصغيرة ثمة هدف عملي قابل للتحقيق يمكن بلوغه بالحكمة والعمل والتعاون. وبقيادة مجلس الأمن والجهود النشطة لحكوماتكم، أنا على ثقة بأننا يمكننا أن ننجح.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

أعطي الكلمة للوزير المفوض للتعاون والفرانكفونية في فرنسا، السيد شارل جوسلين ليدلي ببيانه.

**السيد جوسلين** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم للفرصة التي أتحتموها لمجلس الأمن ليثير موضوعا حساسا هو موضوع تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم. وأريد أيضا أن أثني على الأمين العام للبيان المثير للإعجاب الذي أدلى به توا.

ما فتئ مجلس الأمن منذ بعض الوقت، وهو يمارس مسؤولياته عن السلم والأمن الدوليين، ينظر في هذه الظاهرة التي تتصل اتصالا وثيقا بالتغيرات في طبيعة الصراعات التي تحيق بالعديد من البلدان. وفضلا عن الصراعات التي تنشب فيما بين الدول، التي تحارب جيوش نظامية كل منها الآخر، والتي لا تزال قائمة اليوم ولكنها لا تشكل سوى جانب صغير من الصراعات الحالية، نشهد الآن انتشار صراعات داخلية تتورط فيها مجموعات مسلحة ذات هياكل وقيادات منظمة بشكل أو

بآخر، يصعب فيها التفرقة بين المتحاربين والمدنيين، وتحل فيها أعمال المغاوير محل القتال على الجبهات. وهذا النوع من الصراعات يعتمد اعتمادا أكبر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القابلة للتكيف مع ميدان المعركة ومع نوع الأعمال المنفذة، والتي يمكن نقلها وتوزيعها وإخفاؤها بسهولة. ولابد أن نلاحظ أن من التناقض أن الأسلحة الصغيرة، وبخاصة الألغام الأرضية، تسببت طيلة عقود في وقوع ضحايا سواء بين المدنيين أو العسكريين أكثر بكثير مما سببه ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل.

وهذا التحدي الجديد يتطلب نهجا متعدد الوجوه ومتكاملا على حد سواء. ليس هناك حل شامل واحد. ويجب أن نعمل سوية في مجالات عديدة: نزع السلاح، وحفظ السلام، وبناء السلام، والكفاح ضد المنظمات الإجرامية الكبيرة، ومحاسبة الدول المنتجة والمستخدمة على حد سواء، وهذا كله يجب القيام به على جميع الأصعدة، العالمي، والإقليمي والوطني.

ويمكنني أن أعرّف أنواع عديدة من العمل، تتراوح بين مرحلة منع الصراع ومرحلة بناء السلام بعد الصراع. والنوع الأول يتعلق بالبحث عن زيادة الرقابة على النقل المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يرتبط بتعزيز التعاون الدولي في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بها. أولا، يجب أن نكفل الاحترام الصارم لحالات حظر الأسلحة التي يقررها مجلس الأمن، ليس فقط لكي تتحقق نتائج الضغط على الأطراف المتحاربة وإنما أيضا لمحاولة وقف تدفق الأسلحة التي تذكي نار تلك الصراعات.

ثانيا، يجب أن نولي اهتمامنا التام لتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية فيما يتعلق بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإذا ما تحملت الدول مسؤولياتها وواجباتها في هذا المجال، فسيتسنى تحقيق رقابة أفضل على جميع أنواع النقل القانوني وتحقيق التنفيذ الصارم لحالات الحظر للأسلحة.

بعد ذلك يجيئ وضع مدونات سلوك إقليمية أو حالات وقف اختياري طوعية بشأن نقل هذه الأسلحة. ويحضرني الآن الوقف الاختياري الذي قرره مؤخرا أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي يمكن أن يدفع الدول إلى وضع قيود أكبر في هذا المجال وجعل ذلك واجبا أخلاقيا بعض الشيء. لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إعلانا مشتركا فيما يتعلق بإسهامه لمكافحة تكديس ونشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزعين للاستقرار. وعلاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي مدونة سلوك بشأن تصدير الأسلحة، يمكن أن تجعل إصدار التصريحات بالتصدير معتمدة على معايير احترام حقوق الإنسان.

أخيرا، إن إبرام بروتوكول بشأن تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بذلك والاتجار بها بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة المزمع إبرامها بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينبغي أن يوفر لنا صكا مناسبا يمكننا من الكفاح ضد نوع مثير للقلق بشكل خاص من الإجرام.

ولكننا يجب أن نفعل أكثر من ذلك. وعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، تحت رعاية الأمم المتحدة، اقترحت سويسرا تنظيمه في جنيف، سيتيح لنا تلك الفرصة. وفرنسا تأمل في أن تقدم إسهاما في ذلك الجهد. ونحن ننظر الآن في وضع اتفاقية دولية ملزمة قانونا تتعلق بجانب واحد محدد من هذه المسألة: تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا الحكم سيمكننا بشكل أفضل من رصد إنتاج وتوزيع الأسلحة الصغيرة ضمانا لتوفير ظروف أمنية أفضل في إدارة المخزونات واقتفاء القنوات المستخدمة في الاتجار غير المشروع.

ثانيا إن إدارة حالات ما بعد انتهاء الصراع جانب آخر من جوانب الصراع ضد آثار التكديس والانتشار المزعزعين للاستقرار للأسلحة الصغيرة. وهذا يعني بالتحديد عددا من الأشياء. أولا، يعني جميع الأسلحة التي يحتفظ بها المحاربون عادة وتلك التي تنتشر وسط السكان المدنيين، وإبطال مفعولها، ومن الأفضل تدميرها، لمنع وقوعها مرة أخرى في أيدي الفصائل المتحاربة، كما شاهدنا، للأسف، في الآونة الأخيرة. يجب إظهار تلك البرامج بشكل منتظم في اتفاقات السلام التي تنهي الصراعات الداخلية وكذلك تضمينها في ولايات عمليات حفظ السلام.

وهذا يعني أن الإجراء الخاص بتجميع الأسلحة يجب أن يصاحبه تسريح المتحاربين السابقين، وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وأود أن أضيف أن جميع المهتمين يتحملون المسؤولية عن كفالة توفير الموارد البشرية والفنية والمالية الكافية لتلك العمليات. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن تكون الإسهامات الطوعية وحدها، مع أنها تمكن من بدء العمليات بسرعة، المصدر الوحيد للتمويل لأنها كثيرا ما تكون، بطبيعتها، غير مضمونة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يجري إعداد برامج لنزع السلاح والتسريح ولكنها لا تنفذ تنفيذا كاملا بسبب نقص الموارد.

وفي السياق نفسه يجب أن نولي اهتماما خاصا لمحنة الأطفال المجندين الذين يكونون في الغالب آخر من يلقي بالأسلحة وأول من يحملها من جديد. فيجب أن نعيد لهؤلاء معنى لحياتهم.

وقد اعتمد مجلس الأمن في العام الماضي القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن التحركات غير المشروعة للأسلحة في أفريقيا. وبينما أفريقيا هي الضعيفة للغاية فهي ليست القارة الوحيدة المعنية. ففي البلقان وفي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا شهدنا مؤخرا أعمال التخريب التي سببها أيضا انتشار الأسلحة الصغيرة في مناطق التوتر والصراع. ولذا فمن الضروري، وهذا هو الوقت المناسب، أن يعالج مجلس الأمن جميع جوانب هذه المشكلة. وهذا هو الهدف من البيان الرئاسي الذي يعتمد اليوم. ويرجو بلدي أن يكون هذا عنصرا جديدا في حشد المجتمع الدولي للعمل من أجل القضاء على آثار تراكم الأسلحة الصغيرة والاتجار بها المزعزع للاستقرار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير المفوض للتعاون والفرانكوفونية الفرنسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الرايت أونرابل روبين كوك.

**السيد كوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ هولندا على استهلال هذه المناقشة. ومن المحتم أن يكون مجلس الأمن هذا مشغولا غالبا بأزمات عاجلة وملحة. ولكن إذا كان علينا أن نؤدي عملنا لتأمين السلام في أنحاء العالم، فعلينا أيضا أن نجد الوقت اللازم للنظر في بعض الأسباب الكامنة وراء الصراع. ونقطة الانطلاق في مناقشتنا اليوم هي أن أحد أوضح الأسباب الكامنة وراء الصراع هو وفرة إمدادات الأسلحة الصغيرة. ويتيح يسر الحصول على الأسلحة الصغيرة الوسيلة والإغراء لبدء الصراع، وهو يغذي التوتر والشكوك التي تديم الصراع.

وقد استدعى التهديد الدرامي للحياة البشرية الناجم عن أسلحة الدمار الشامل بذل جهود دبلوماسية هائلة وعقد مؤتمرات دولية كبيرة لإخضاع هذه الأسلحة للسيطرة. ويعزى إلى تلك الجهود عدم استخدام الأسلحة النووية إطلاقا لنصف قرن وندرة استخدام الأسلحة الكيميائية.

بيد أن بنادق الهجوم هي التي أصبحت، كما قال زميلي الفرنسي، في الفترة نفسها سلاح الدمار الشامل. واستمر انتشار وتصاعد استخدام الأسلحة الصغيرة. وفي العقد المنصرم نفسه قتلت الصراعات التي خاضوها بالأسلحة الصغيرة وحدها أكثر من ٣ ملايين نسمة أغلبهم من المدنيين غير المسلحين. وأمام هذا العدد الهائل من الوفيات نحتاج فعلا إلى عبارة مختلفة عن عبارة "الأسلحة الصغيرة". إذ لم يكن ثمة شيء "صغير" في المآسي التي جلبتها للأسر أو التمزق الذي أحدثته في المجتمعات.

فعلينا جميعا أن نتقبل مسؤوليتنا عن هذه الحالة. إذ معظم الصراعات قد حدثت في العالم النامي ولكن معظم الأسلحة النارية قد صنع في العالم الصناعي وأمامنا مشكلة مشتركة، ويلزم أن نكون شركاء في إيجاد الحلول.

وأرى أن هناك ثلاثة مجالات أساسية ينبغي أن نركز عليها عملنا معا. فعلينا أن نجمع وندمر الأسلحة النارية الموجودة هناك والخارجة عن السيطرة. وعلينا تنظيم وزيادة شفافية التجارة الرسمية في الأسلحة النارية. ويجب أن نقضي على أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

وأول هذه المهام تقليل الحجم الكلي للأسلحة النارية الموجودة في العالم اليوم. وهذا قدر من المشكلة لا يعلم فيه أي منا حول هذه المائدة عدد الأسلحة النارية

المتداولة. ولقد استفسرت من الرسميين لدي فأعطيت لي تقديرات تتراوح بين ١٠٠ مليون و ٥٠٠ مليون قطعة سلاح متداولة في الوقت الراهن. وربما كان في العالم من الأسلحة النارية أكثر مما فيه من الحواسيب الشخصية. وتفسر سهولة الحصول عليها رخص ثمنها. فبإمكان خمسة ملايين من الدولارات أن تشتري قرابة ٢٠ ٠٠٠ بندقية هجومية - أي ما يكفي لتجهيز جيش في دولة متوسطة الحجم.

وعلينا إيجاد سبل جديدة خيالية لتأمين تسليم بعض من الأسلحة النارية المذكورة. وفي ألبانيا أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة خيارية لتحقيق ذلك بأن وفر الطرق للمجتمعات في مقابل تسليمه الأسلحة. وهذه فائدة مزدوجة: زيادة في التنمية ونقص في عدم الأمان. ويجب كذلك أن نتأكد من ورود نزع السلاح والعفو في حالات حمل السلام في جميع التسويات السلمية. وعلينا أن نوقف إعادة تصنيع الأسلحة النارية من موقع صراع إلى آخر.

غير أن تدمير الأسلحة النارية لن يحدث اختلافا إذا استعيض عنها ببساطة بإمدادات جديدة. وهذا هو السبب في أن المهمة الثانية هي الحد من تدفق الأسلحة النارية. وأنا أرحب ترحيبا حارا بالمبادرات الإقليمية من قبيل الوقف الاختيار المتفق عليه في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ولكن تتحمل البلدان المنتجة للأسلحة النارية قدرا متساويا من المسؤولية عن اتخاذ المبادرات فيما بينها.

وفي أوروبا اعتمدنا مدونة سلوك تقضي بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بإبلاغ بعضها بعضا عندما ترفض بيع الأسلحة بسبب الشواغل من أن يمكن استغلال تلك الأسلحة في انتهاك حقوق الإنسان أو في تغذية التوترات. كما تقضي بأن نتشاور فيما بيننا قبل أن يقوم أي عضو آخر بتنفيذ عقد رفضه أحدنا. ومنذ ذلك الحين اتفق الاتحاد الأوروبي على إجراء مشترك يلزم الدول الأعضاء بالترويج للمبدأ القائل بأننا لا نجهز الجماعات الخارجة على الحكومة الشرعية بترسانات أسلحة. ويجب أن يكون الغرض من امتلاك القوة النارية العسكرية هو الحفاظ على الحكومات الشرعية.

وإذا كانت المهمة الثانية هي تنظيم التجارة القانونية في الأسلحة النارية، فالمهمة الثالثة والأخيرة هي وقف التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية. وسوف تؤيد بريطانيا بشدة وضع بروتوكول للأسلحة النارية. فعلينا استكشاف إمكانية وضع أساس قانوني دولي لتعليم الأسلحة النارية بحيث يمكن تتبع مصدرها، وإيجاد طريقة شاملة لتسجيل البيانات المتصلة بالأسلحة النارية بغية التأكد بعد تتبع مصدرها من إمكانية تتبع حركتها. فالتجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية تجارة قاتلة، شأنها في ذلك شأن تجارة المخدرات، وهي تحتاج إلى استجابة دولية نشطة مثلها تماما.

وأخيرا فإن الارتقاء إلى مستوى التحري يتطلب عملا متضافرا من كل المعنيين، من المنتجين إلى المشترين؛ ومن شركات الأعمال إلى البيروقراطيين الذين يحمونها. ولتحقيق ذلك التعاون ثمة عنصر هام وهو: إشارة واضحة من المجتمع الدولي عن إصرارنا على العمل وعن الأهمية التي نوليها لهذه المشكلة. ومناقشة اليوم في هذا المجلس تعطي تلك الإشارة. وهذا هو السبب في ترحيبي بمبادرة الرئاسة الهولندية وثنائي عليها، وأعطيها تأييد بريطانيا الكامل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على كلماته المشجعة.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية سلوفينيا، معالي السيد بوريس فرليتش.

**السيد فرليتش** (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، لتنظيمكم هذه المناقشة التي تأتي في الوقت المناسب والمتعلقة بموضوع الأسلحة الصغيرة. إن قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن تكون محور الاهتمام الدولي، لأن هذه الأسلحة هي في أغلب الأحيان السبب الأول في العنف والموت والمعاناة والدمار، في الصراعات المسلحة. كما أن هذه المناقشة، كما اقترحتم بحق، ينبغي أن تتصدى على وجه التحديد لمشكلة فرط تراكم وتوافر هذه الأسلحة وآثارها الجسيمة على الأمن والاستقرار والتنمية، على الصعيدين الدولي والإقليمي. فهذه مشكلة عالمية لا يوجد إقليم أو مجتمع محصن منها.

وينبغي أن يكون الطريق إلى فعالية إدارة هذه القضية هو تحديد المشكلة بوضوح والتعرف على

التدابير الممكنة لحلها. وينبغي أن نستند في هذا إلى الحجم الكبير من الدراية المتاحة بالفعل. وأود أن أشير هنا بوجه خاص إلى التقرير المؤثر (A/52/298) الذي أعده في عام ١٩٩٧ فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالأسلحة الصغيرة الذي قطع شوطا بعيدا في هذا الطريق. وبعده، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ اعتمد وزراء الاتحاد الأوروبي إجراء مشتركا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسلوفينيا توافق تماما على الموقف الوارد في ذلك الإعلان. ونحن على استعداد للعمل بنشاط في هذا المجال، وننظر في هذا الصدد بعين الاعتبار إلى مشروع الاتفاقية الذي أعدته كندا بشأن قضية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل صادقين في أن يمكن بحلول عام ٢٠٠١ إبرام صك دولي فعال ملزم قانونا بشأن الأسلحة الصغيرة. كذلك تشارك سلوفينيا مع كندا وغيرها في المبادرة المتعلقة بأمن الإنسان، التي تشكل مسألة الأسلحة الصغيرة جزءا أساسيا وهاما منها.

وأود في هذه المرحلة أن أركز على بعض جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة، التي تستحق، في نظرنا، عناية خاصة فيما يتعلق بالعمليات الجارية في الميدان.

أولا، إن فائض الأسلحة الصغيرة وعدم السيطرة الكافية على هذا الفائض يكمنان في صميم مشكلة الأسلحة الصغيرة هذه. ويجب أن يُولى الاهتمام الواجب لإخضاع مخزون الفائض من هذه الأسلحة لإدارة فعالة والتخلص منها ومنعها من أن تغذي تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وفي أغلب الحالات يقتضي هذا التخلص مساعدة مالية وتقنية. ولذا ينبغي أن تُدعى البلدان التي تملك الموارد والخبرات إلى تقديم هذه المساعدة متى ما كانت ضرورية.

ثانيا، إن الأسلحة الصغيرة تلعب دورا هاما في عمليات نقل الأسلحة الدولية، المشروعة وغير المشروعة معا. ويبدو أن هناك افتقارا إلى الشفافية في هذه الناحية. وهذه الأسلحة لا تقع في نطاق سجل الأمم التحدة للأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، هناك فوارق واسعة بين بلدان العالم في فعالية نظمها لرقابة الصادرات. ولتحسين هذه الحالة، نعتقد أنه ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦ بشأن عمليات نقل الأسلحة الدولية.

ثالثا، تدل تجارب الأمم المتحدة الأخيرة في حفظ السلام على أن الكميات الضخمة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تبقى في المناطق المتأثرة بعد انتهاء الصراع تمثل عائقا صعبا أمام بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. والدروس المستفادة من مناطق مثل البوسنة والهرسك تذكرنا بوضوح بأن نزع السلاح يمثل في معظم الأحيان واحدا من أهم مكونات أنشطة ما بعد انتهاء الصراع. ولهذه المسألة مغزى خاص بالنسبة لمجلس الأمن الذي يحدد في معظم الأحيان ولايات هذه الأنشطة، وينبغي له، حيثما دعت الضرورة، أن يولي الاهتمام الواجب لنزع السلاح، وجمع الأسلحة والتخلص منها و/أو تدميرها.

ومن الجوانب الأخرى ذات الأهمية المباشرة للمجلس دور الأسلحة الصغيرة والخفيفة في إطار تنفيذ عمليات حظر توريد الأسلحة. وفي الوقت الحالي توجد عدة عمليات لحظر توريد الأسلحة، فرضها المجلس. ويتعين على المجلس ولجان الجزاءات التابعة له معالجة هذا الموضوع على نحو أكثر دقة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي استحداث آليات فعالة للرقابة وإعمالها لمنع انتهاكات عمليات حظر توريد الأسلحة. وينبغي للمجلس أيضا أن يدعو الدول الأعضاء إلى المزيد من المراعاة لالتزاماتها، بما في ذلك تقديم التقارير عن التدابير المتخذة للتنفيذ على الصعيد الوطني.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أتطرق إلى موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تقع، وفقا لتعريف خبراء الأمم المتحدة، ضمن فئة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، هذا الموضوع يستحق الذكر في هذه المناسبة لأن له مغزى إنسانيا هاما للغاية. وأود أن أنوه على وجه الخصوص بالخبرة الإيجابية التي اتفقت لنا مع الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام الذي يتخذ مقره في سلوفينيا. هذا الصندوق يقدم دليلا ملموسا على التزام حكومتنا بالإسهام في تعزيز السلم والأمن في جنوب شرقي أوروبا من خلال برنامج العمل المتعلق بالألغام، وخاصة في البوسنة والهرسك. وقد وسع الصندوق أنشطته لتشمل كوسوفو وكرواتيا. وعلى هذا النحو يمكن للصندوق أن يُستخدم كنموذج للتعاون الإقليمي والدولي لمواجهة مشكلة الألغام الأرضية. ويمكن أن يُستخدم أيضا نموذجا للتعاون في مجالات أخرى تتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نموذجا لكيفية مساعدة البلدان المتضررة وذلك بتوفير المعرفة عن

الحالة المحلية والخبرة والموارد. ويمكن للعمل المشترك بين البلدان المتشابهة في التفكير والمنظمات غير الحكومية أن يضمن المساندة الواسعة لجمع التبرعات وأن يوفر الشفافية والفعالية للإدارة المالية.

وسلوفينيا تأمل أن تعطي مناقشة اليوم المزيد من الزخم للجهود الجارية للتعامل بصورة فعالة مع التحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكرر، للأسباب السابق ذكرها، الإعراب عن تأييدها للبيان الرئاسي لمجلس الأمن الذي سيعتمد اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ماليزيا، معالي السيد داتوك سيري سيد حامد البار.

**السيد سيد حامد البار** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أستهل بتهنئتكم على عقد هذه الجلسة الرسمية للمجلس عن موضوع الأسلحة الصغيرة، الذي يشكل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وهذه الجلسة جاءت في وقت مناسب تماما بالنظر إلى كبر حجم المشكلة وحالات الصراع التي نمر بها اليوم.

لقد لعبت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العديد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية منذ انتهاء الحرب الباردة دورا كبيرا في إطالة أمدها وزيادة حدتها. وقد وقع الكثير من الناس ضحايا لاستخدام الأسلحة الصغيرة بما يفوق كثيرا من وقعوا ضحايا استخدام أي سلاح آخر. ومن الواضح أنه بعد أن يكون الصراع قد انتهى رسميا بوقت طويل، تظل مخزونات الأسلحة الصغيرة تشكل تهديدا للنظام العام. وهذا كثيرا ما يعوق الجهود المبذولة لبناء الأمة بعد انتهاء الصراع. وقد تسبب تفشي استخدام الأسلحة الصغيرة في إحداث خسائر فادحة في أرواح المدنيين الأبرياء المحصورين في مناطق الصراع، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين.

وإن تكديس الأسلحة الصغيرة - سواء أكان يقدر بـ ١٠٠ مليون أم ٥٠٠ مليون - يمثل في الواقع شاغلا كبيرا ويدل على خطورة الحالة، وانتشار الأسلحة الصغيرة في أيدي المقاتلين في أغلب الأحيان يتسبب في الإبطاء بجهود حفظ السلام وبناء السلام. ومن الواضح أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولذا يتوجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق مزيد من التحكم والإدارة الحسنة لهذه المشكلة الشديدة التعقيد.

وهناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج عملي للتعامل مع هذه المشكلة على الأصعدة القطري والإقليمي والعالمي. وتعتقد ماليزيا أن مواجهة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن ينظر إليها من منظور شامل للحد من التسلح ونزع السلاح، وبناء السلام بعد الصراع، ومنع الصراعات والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وفي سياق حالات الصراع، ينبغي النظر إلى المشكلة على نحو شامل في سياق نزع السلاح، وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وذلك موضوع تناوله المجلس في تموز/يوليه من هذه السنة.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، وخاصة المجلس، يمكن أن يلعب دورا حاسما في وقف انتشار الأسلحة الصغيرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل محفلا أساسيا لبث الوعي العام بشكل أفضل، وتفهم النتائج المباشرة وغير المباشرة لاستخدام الأسلحة الصغيرة. ويجب أن تظل بمثابة دار لنشر المعلومات، وتيسير تبادل الخبرات الوطنية والتعلم منها، وكذلك التوصل إلى ترتيبات واتفاقات تتناسب على أفضل نحو مع الحالات التي تواجهها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بقرار الأمين العام المتعلق بوضع نهج متسق منسق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. وأعتقد أن هذا النهج سيحظى بمساندة قوية من المجتمع الدولي والمجلس.

وتثني ماليزيا على تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، الذي يشكل مساهمة هامة في فهمنا للمشكلة. والتوصيات العديدة التي تضمنها التقرير توصيات ابتكارية وواسعة النطاق، وتستحق النظر فيها بجدية. ونرى أن عددا من التوصيات يمكن أن ينفذ بسهولة، وإن كانت توصيات أخرى تقتضي المزيد من الدراسة. ونحن ممتنون لفريق الخبراء الذي أسهم بأفكار تم تضمينها في تقرير الأمين العام.

وهناك عدد من المبادرات الأخرى التي اضطلع بها مختلف الأطراف لوضع خيارات سياسية عملية وصالحة. ونحن ممتنون بأن نلاحظ أن عددا من المنظمات الإقليمية قد اتخذت مبادرات لمراقبة التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة واستخدامها الخارج عن السيطرة. فمنظمة

الدول الأمريكية، على سبيل المثال، أسهمت إسهاما كبيرا في هذه العملية باعتمادها اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها على نحو غير مشروع. وتشمل هذه التدابير أيضا تعزيز الرقابة على الحدود، ووضع علامات على الأسلحة النارية وتبادل المعلومات بشأن منتجي الأسلحة، وتجارها، وموردبها ومصدريها. وتقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي له نفس الأهمية لضمان إنجاح مبادرة إقليمية أخرى اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوقف الاختياري المتعلق ببيع الأسلحة الخفيفة. ومن التطورات المحمودة الأخرى وضع مدونة للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة. فهذه النهج الإقليمية التي تستحق الإشادة مهدت الطريق نحو المزيد من التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، ويجب أن يحتذى بها في مناطق العالم الأخرى، لا سيما في المناطق التي توجد فيها صراعات.

ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بدأنا أيضا ننظر بجدية في موضوع الأسلحة الصغيرة، خاصة في سياق المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وبالإضافة إلى الحكومات وإلى الترتيبات الحكومية الدولية، ثمة دور هام أيضا يتعين أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى في المجتمع الدولي. ومما يبعث على التشجيع أن هناك مشاركة متزايدة من جانبها الأمر الذي يعبئ موارد إضافية لمعالجة هذه المسألة. وقد حددت المنظمات غير الحكومية عددا من المجالات من قبيل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وإحكام السيطرة على عمليات النقل القانوني للأسلحة، والحاجة الملحة إلى خفض عدد الأسلحة الصغيرة في المجتمعات التي تمزقها الحروب، واتخاذ حكوماتها الإجراءات المناسبة. وهذه الجهود التي تبذلها أطراف غير حكومية هي في الواقع جهود هامة.

وتؤيد ماليزيا أية مبادرة تتخذها الأمم المتحدة وفرادى البلدان والمنظمات غير الحكومية تصديا لهذه المسألة. والتحدي الماثل أمامنا يكمن في تحديد المشكلة التي تتصف بتعقيدات عدة - سياسية وقانونية وتقنية واقتصادية واجتماعية - وفي وضع نهج واستراتيجيات مناسبة وفعالة بشأن أفضل طريقة للتصدي لها.

وثمة نقطة هامة ينبغي ذكرها في أية مناقشة للموضوع هي أن ما يزيد على ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة لا تصنع الأسلحة محليا، وهي تعتمد على المستورد منها للوفاء باحتياجاتها المشروعة. والواضح تماما أن تدفق الأسلحة الصغيرة، لا سيما إلى البلدان النامية، لا يجري بدافع عوامل الطلب فحسب، بل بدافع عوامل العرض أيضا.

وتؤيد ماليزيا تمام التأييد عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر سيتيح الفرصة لإجراء تحليل عميق لجميع جوانب هذه التجارة المربحة جدا ألا وهي التجارة غير المشروعة بالأسلحة. وهناك طبعا حاجة إلى إجراء تحضيرات كافية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في نطاق المؤتمر. وينبغي للمؤتمر أن يكون مركزا وأن يكون توجهه نحو العمل، وينبغي أن يبنى على تجارب النهج الإقليمية في التصدي للمشكلة. وترى ماليزيا أنه نظرا لأن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة تؤثر على عدد كبير من البلدان النامية، فمن المناسب ألا يترأس المؤتمر سوى أحد تلك البلدان.

وبقدر ما نؤيد الجهود العالمية الجارية للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة، يحدونا الأمل في ألا تصرف اهتمام المجتمع الدولي عن التصدي للمشكلة الجوهرية ألا وهي مشكلة نزع السلاح النووي التي ما زالت بعيدة عن الحل وتظل أكبر تهديد للحياة على هذا الكوكب. وسواء صرفت الانتباه أم لم تصرفه، أود مع ذلك أن أؤكد على أهمية انصباب اهتمامنا أيضا على مسألة نزع السلاح النووي حتى أثناء تصدينا لمشكلة الأسلحة الصغيرة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في كندا، الأونرابل لويد أكسوارثي.

**السيد أكسوارثي** (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها وتكديسها المفرط أمور تسبب قلقا مباشرا لمجلس الأمن. وأود أن أشكر هولندا على اتخاذ هذه المبادرة اليوم بتركيز انتباه المجلس على مسألة هامة جدا.

(واصل كلمته بالفرنسية)

لقد درس المجلس في الأسبوع الماضي تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ويضع ذلك التقرير الأمن الإنساني في جوهر أعمال المجلس. وهذا كان هدف كندا في شباط/ فبراير الماضي عندما طلبت ذلك التقرير في المجلس.

ومن المتعذر كفالة حماية المدنيين دون السيطرة على الأسلحة الصغيرة. فهذه الأسلحة أصبحت اليوم الأدوات الرئيسية للحرب. وهي تستعمل لقتل الناس وتقطيع أوصالهم وترويعهم، ومعظمهم مدنيون أبرياء.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وفي العقد الماضي وحده، استخدم ٤٦ صراعا من ٤٩ صراعا في العالم أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة بصورة رئيسية وحصرية؛ وهذا يقترب من نسبة ٩٠ في المائة. والتأثير الذي خلفه على المدنيين كان تأثيرا مدمرا. فلننظر في هذه الحقائق: المدنيون يشكلون ما يزيد على ٨٠ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة؛ وأكثر من مليون نسمة يموتون كل عام نتيجة تلك الصراعات؛ و ٩٠ في المائة من تلك الوفيات سببها الأسلحة الصغيرة. وعلى سبيل المقارنة، فإن هذا يعني أن أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ مدني يموتون سنويا بفعل الأسلحة الصغيرة.

حقا إنها هي أسلحة دمار شامل. إن انتشارها جعل من القتال أكثر سهولة، مما يضاعف التكلفة البشرية في النزاعات المدنية والعرقية. والأسلحة الصغيرة يسهل استعمالها ويخف حملها، فتقلل من صعوبة العائق الذي يحول دون ارتكاب أعمال العنف والإرهاب. وهي تسهل الأمر أمام الحكومات وتجار الحروب الفاسدين لتحويل الأطفال الأبرياء إلى أدوات قتل فعالة. وهي تهدد بالخطر العسكريين الدوليين والشرطة وعمال المساعدة الإنسانية الذين يقتصر عملهم على مساعدة أولئك الأشخاص الذين يقعون ضحايا الصراعات. وهذه الأسلحة تجعل من التنمية الاقتصادية متعذرة. والتحديات المتمثلة في السيطرة عليها معقدة، لكنها تختصر بمسألة العرض والطلب، وبصراحة بوجود الشجاعة السياسية لعمل شيء إزاءها.

إن الطلب على الأسلحة الصغيرة يغذيه الذين يطمحون إلى إدامة البؤس البشري. وما يغريهم هو تحقيق مصالحهم التي تجني أرباحا من الصراعات. وأحد جوانب فشل العولمة هو أنه سمح بإيجاد اقتصاد جديد في الحرب حيث تقوم شركات معينة، من أجل مقايضة الألماس وغيره من الموارد الطبيعية الأخرى، بتوفير الموارد المالية التي يحتاجها أمراء الحرب للعمل - وهي أموال تحول إلى أعمال أخرى مشكوك فيها، تجنى أرباحها من التجارة غير المشروعة بالأسلحة. ويجب على تلك الشركات أن تتخطى مصالحها الضيقة في الأجل القصير، وأن تقدر الأثر الحقيقي لهذه التجارة على حياة الناس. وبعبارة أخرى، يجب أن تصبح جزءا من الحل.

ولقد بدأت تتخذ بعض الخطوات المشجعة. فكندا وعدد من الأعضاء الآخرين في ترتيب "واسينار" يعملون من أجل كفالة أن يحترم أعضاء "واسينار" الوقف الاختياري لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا ما أعني بقولي تصرفا مسؤولا: أي عندما تكون لدى مجموعة من البلدان الشجاعة بحيث تقول "لا" للأسلحة الصغيرة، ويجب أن تكون لدينا اللياقة لنحترم قرارها.

ونحن في حاجة أيضا إلى التفكير في سبل جديدة للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة. فالأسلحة الصغيرة موجودة في كل مكان، بيد أنها عديمة الجدوى من دون ذخيرة. وينبغي أن ننظر في كيفية تتبع أثر الذخيرة أو السيطرة عليها أو تحديد مكان وجودها بوصف ذلك سبيلا للسيطرة على الأثر المميت لهذه الأسلحة. ومثلما قال لي أحد الخبراء، يكون الوقت متأخرا جدا في بعض الأحيان لوقف الإمداد بالأسلحة؛ ولكن إذا استطعنا أن نوقف الإمداد بالذخيرة، حينئذ نستطيع أن نوقف أعمال القتل.

وينبغي لنا أيضا أن ننظر في القيام بأعمال أحادية من قبيل تدمير المخزونات الفائضة. وقد فعلت جنوب أفريقيا ذلك لأنها أيقنت أن عليها أن تدمر هذه الأسلحة قبل أن تستعمل في أعمال القتل.

(واصل كلمته بالفرنسية)

والمطلوب إيجاد نهج أوسع نطاقا وأكثر منهجية: أي تنفيذ النتائج التي خلص إليها الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والتابع للأمم المتحدة الذي اقترح عقد مؤتمر عالمي في عام ٢٠٠١. وكندا تؤيد ذلك الاقتراح.

وبغية أن يكون ذلك المؤتمر فعالا، يجب أن تكون له أوسع ولاية ممكنة وجدول أعمال.

ونحن في حاجة إلى استخدام المؤتمر، والأهم من ذلك، استخدام الوقت من الآن إلى أن يحين موعد انعقاده، لتغيير تفكيرنا ولتغيير سلوكنا. وكندا على استعداد لاستضافة اجتماع تحضيري من أجل التركيز العملي على هذا العمل، لكننا لا نستطيع أن ننتظر حتى عام ٢٠٠١: فالحاجة ماسة وملحة جدا. وبدلا من ذلك، فإن مؤتمر عام ٢٠٠١ ينبغي أن يكون فرصة لجرد النتائج المحرزة والتخطيط للمستقبل. ولكن حتى نستطيع إحراز هذه النتائج، يتعين علينا أن نبدأ العمل الآن.

وتعتقد كندا أننا ينبغي أن ننتهج نهجا عمليا إزاء هذه المشكلة. لهذا السبب أيدنا إجراء نزع جزئي للسلاح في موزامبيق والسلفادور؛ وأيدنا الجهود الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في سيراليون؛ ووضع بروتوكول للأسلحة الصغيرة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحتى في منظمة حلف شمال الأطلسي، طالبنا الأعضاء الجدد بكفالة ألا تسفر جهودهم من أجل التحديث عن تدفقات غير مطلوبة للأسلحة إلى مناطق أخرى، ولفتنا انتباه الأعضاء المحتملين إلى أن سلوكهم في هذا الصدد سيؤخذ في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات توسيعها.

والحقيقة أن اتخاذ خطوات صغيرة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة غالبا ما تؤدي إلى مكاسب كبيرة. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، استضافت كندا والنرويج اجتماعا للمهتمين بنزع السلاح الجزئي من سيراليون والسلفادور وموزامبيق وألبانيا. وكان الهدف من الاجتماع أن نتشاطر الخبرات وأن نحدد كيف يمكن للحكومات وللعملاء الآخرين أن يعملوا لمساعدتهم. وأن ما لديهم من خبرة كان موضع ترحيب وتشجيع على حد سواء. وقبل كل شيء، أكدوا على حقيقة حتى تكون أمور نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج فعالة، ينبغي التخطيط والتنسيق لها جيدا داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المعنيين الآخرين. والأهم من ذلك أنها تحتاج إلى دعم كامل من أكثر الأطراف تضررا بصورة مباشرة.

وقد يكون من الأفضل اتخاذ تدابير أكثر فاعلية للحد من استعمال هذه الأسلحة المميتة، ومنع قيام الحاجة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المقام الأول.

وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين على المجلس أن يطلع على إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة العسكرية لدى دراسته لصراعات معينة، وجعل التصدي لهذه الإساءات محور جهوده الرامية إلى استعادة الاستقرار.

ويتعين على المجلس عند الاقتضاء أن يفرض حظرا على الأسلحة وأشكالا أخرى من الجزاءات تستهدف الإتجار غير المشروع الذي يدفع ثمن هذه الأسلحة. والأهم من ذلك كله يجب على المجلس ألا يكتفي بالمطالبة بالتنفيذ الكامل والفعال لهذه التدابير، بل يجب أن يعمل على كفالته.

وهذا هو الدافع وراء جهود كندا كرئيسة للجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا - أي وقف تدفق عائدات الماس غير المشروعة التي تغذي المجهود الحربي لاتحاد يونيتا؛ والتقليل من إمكانية وصوله إلى الموارد النفطية التي تسمح له بتشغيل آلته الحربية؛ وربما كان الأهم من ذلك، تقليص حيازة الأسلحة التي تفسح المجال لمواصلة هذه الحرب الإجرامية. وإن حققنا نجاحا في وقف تدفق الألماس والمواد الأخرى، فسيساعد ذلك مجلس الأمن على ابتكار أنماط يمكن تطبيقها على الصراعات الأخرى.

وفي هذا السياق، تتطلب الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة إجراء تغيير في الطريقة التي نطبق بها الجزاءات. فالجزاءات الشاملة لا يمكن بل ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة رخيصة لتحقيق السلام والأمن. إنها ليست أداة ماضية الحد. ونعرف أن الأدوات غير الحادة تؤلم، ولكنها لا تلحق الأذى دوما بالذين تستهدف إلحاق الأذى بهم. علينا أن نجعل الجزاءات ماضية كحد الموس. وينبغي أن تستهدف الذين يشعلون أوار الصراع؛ فهم الذين ينبغي أن تحل بهم المعاناة، لا الأبرياء.

من الواضح أن الوسائل في متناولنا لتشغيل جدول أعمال ينطوي على اتخاذ إجراءات لمكافحة الأسلحة الصغيرة. أولا، يمكن للمجلس أن يتصرف من خلال الوسائل التي أوجزتها: بالنسبة للجزاءات وولايات عمليات حفظ السلام، ونزع السلاح وبرامج إعادة الإدماج. وثانيا، يمكن للجمعية العامة أن تعزز المجلس وتدفع به نحو تنفيذ القرارات المتخذة ونحو الاضطلاع بعمل

المزيد. ثالثا، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعزز الاستقرار والأمن بترتيبات واتفاقيات تتعلق بالتجارة الشرعية وغير الشرعية بهذه الأسلحة والاتجار بها، كما أشار صديقنا من ماليزيا.

ويمكن لفرادى الدول أن تتصرف لكفالة أن يكون لديها إطار قانوني لمراقبة استيراد وتصدير الأسلحة الصغيرة وتدمير الأسلحة التي تفيض عن احتياجاتها المشروعة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يعملا في إطار من الشراكة مع الحكومات من أجل تشجيع تنفيذ التدابير المصممة لتعزيز الأمن الفردي من خلال كبح انتشار الأسحلة الصغيرة واستعمالها والعمل من أجل بناء مجتمعات لا تستمد أي فائدة من امتلاك هذه الأسلحة واستخدامها بصورة غير مشروعة.

(تكلم بالفرنسية)

إن التحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة تحد ضخم. وتقوم الحاجة للاضطلاع بمجموعة متنوعة من الاستجابات - السياسية والعملية والمالية والتقنية والثقافية.

(تكلم بالانكليزية)

وينبغي لنا هنا أن نتعهد بتحقيق توزيع للعمل على مستوى عالمي للنضال على جميع الجبهات - من مجلس الأمن إلى فرادى الدول وحتى على مستوى منظمات المجتمعات المحلية - للتصدي للتهديد الذي تفرضه الأسلحة الصغيرة. وأعتقد بأننا قد ننجح إذا عملنا معا بتصميم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضم صوتنا إلى عبارات الترحيب بكم، سيدي، وزير خارجية هولندا، التي وجهها إليكم أعضاء مجلس الأمن، وأنتم تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة حظيت مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأولوية قصوى في مختلف المحافل من المنظمات الدولية إلى المؤتمرات الإقليمية.

وتعترف روسيا بأهمية هذا الموضوع، وهو موضوع نعرفه جيدا، لا عن طريق الإشاعات فقط. وإننا نفهم القلق النابع من حقيقة أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع قد يمثل تهديدا للسلم والأمن على الصعيد الإقليمي. فبدون التوصل إلى حل لمشاكل منع وتقييد الانتشار الذي لا ضابط له للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء العالم، ستصبح تسوية الصراع مستحيلة. وسيكون من المستحيل أيضا ضمان أمن الشعوب ودعم التنمية الاقتصادية المستقرة.

في الوقت نفسه، لا يمكن حسم هذه المشكلة بضربة واحدة تقتلها. فالمطلوب الاضطلاع بعمل شاق، واتخاذ تدابير تكون نتيجة تفكير عميق، وبذل جهود منسقة من جانب مختلف البلدان والمنظمات يكون هدفها المدى الطويل.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور رائد في هذه العملية. ولقد تم فعلا اتخاذ الخطوات الأولى نحو رسم نهج عالمي يتصدى لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويستهدف المواءمة بين جهود جميع الدول من أجل إنشاء آلية للتعاون الدولي في هذا المجال. ففي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، أعد خبراء الأمم المتحدة تقارير تتضمن توصيات محددة في هذا الصدد. ويحدونا الأمل بأن يساعد تنفيذ تلك التوصيات في حسم المشاكل المتصلة بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تنظيم الاتجار بها الذي لا ضوابط له. وينبغي لدى القيام بذلك مراعاة وجهات نظر الذين يتلقون والذين يصدرون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إننا نوافق على النهج الذي اتخذه العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيث استندت مواقفها إلى الأحكام الواردة في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحق المشروع للدول في الدفاع عن نفسها، وهذا يتضمن الحيازة القانونية للأسلحة الضرورية.

وندرك أيضا موقف بعض الدول والمنظمات غير الحكومية التي تؤيد تحديد وخفض الإمدادات المشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنظيمها على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد على أن الاهتمام ينبغي ألا يتركز على الأفكار الراديكالية بل على تدابير محددة لتخليص مناطق الأزمات والعالم برمته من التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالمشاكل القائمة ينبغي أن تسحم استنادا إلى مركزها في قائمة الأولويات، لا سيما وأن من الواضح أن التدابير التي اضطلع بها المجتمع الدولي حتى الآن، بما في ذلك الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تكن كافية.

ومن الأمثلة على ذلك إمدادات الأسلحة غير المشروعة إلى كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومناطق أخرى في البلقان، فضلا عن استمرار امتلاك سكان المنطقة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء إنشاء ما يسمى بفيلق حماية كوسوفو في الفترة الأخيرة، وهو يستند إلى حد كبير إلى هياكل جيش تحرير كوسوفو، الذي تتوفر لديه مئات القطع من الأسلحة. وهذا كله يتعارض مباشرة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن شأن ذلك أن يؤخر التسوية في كوسوفو ويهدد حياة السكان المسالمين في المنطقة وحياة أفراد قوات حفظ السلام. إن مرتكبي هذه الانتهاكات يتحملون المسؤولية الجسيمة عن احتمال زعزعة الاستقرار في منطقة البلقان.

ويرد في جدول الأعمال - وتكلم ممثل فرنسا اليوم عن هذه النقطة - تعزيز فعالية أنظمة الحظر التي يفرضها مجلس الأمن على إمدادات الأسلحة. فحظر الأسلحة الذي يمكن اختراقه لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم المواجهة بين أطراف الصراع وتقويض سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وإن فعالية النضال المشترك ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء العالم يعتمد أيضا وإلى حد كبير على زيادة التعاون بين الشرطة وسلطات الجمارك والمنظمات التي تصدر عنها التراخيص في مختلف البلدان، وهو تعاون بدأ لتوه حتى الآن بالتطور. وإن وضع معايير تضمن عدم وصول إمدادات الأسلحة إلا إلى حكومات الدول ذات السيادة، أو إلى عملائها المرخص لهم، يمكن أن يمثل خطوة هامة في مكافحة إمدادات الأسلحة غير المشروعة.

وروسيا بوصفها من كبار منتجي ومصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تنتهج سياسة مسؤولة في مجال إمداد السوق الدولية بالأسلحة؛ وتضطلع باتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لتشديد الرقابة على تصدير وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإمداداتها؛ وتضاعف من جهودها في مكافحة انتشارها بصورة غير مشروعة؛ وفي بلدنا دخلت في السنوات الأخيرة حيز التنفيذ القوانين والمراسيم التي تنظم على الصعيد الداخلي انتشار الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة، وتحدد القواعد والإجراءات التي تحكم إنتاجها ونقلها وتخزينها وتصديرها إلى الدول الأجنبية. وإن شحنات الأسلحة الروسية إلى الخارج، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تتم بموجب تراخيص وفي إطار رقابة حكومية صارمة.

وإننا نؤيد اشتراك الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تجميع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إذا وافقت البلدان المعنية على ذلك وإذا تلقت المنظمة التماسا بتقديم المساعدة. ونحن على استعداد أيضا لمراعاة المبادرات الإقليمية التي تفرض وقفا اختياريا أو قيودا على تصدير واستيراد وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما دامت تلك المبادرات طوعية وغير تمييزية.

المبادرات في هذا المجال يجب أن تدرس وتطرح بصورة أكثر علانية، ليس فقط بمشاركة من جانب مصدري وموردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بل أيضا من جانب الدول المجاورة. وثمة ممارسة يكاد يتعذر وصفها بأنها بناءة عندما تتقدم مجموعة من البلدان بمبادرات واسعة النطاق تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ثم تتوقع تلقائيا أن تنضم بقية البلدان إليها، بمن في ذلك كبار الموردين والمتلقين، ويجري ذلك حتى من دون إجراء المشاورات اللازمة. إن مكافحة الانتشار الذي لا ضابط له للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتطلب من المجتمع الدولي برمته توحيد جهوده.

ونعلم أنه يمكن الاعتراض بأن الخط الفاصل بين العمليات المشروعة وغير المشروع للإمداد بالأسلحة قد يكون غير واضح أو صعب التحديد لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ترد من القطاع المشروع كثيرا ما تنتهي في السوق السوداء. وفي هذه الحالات، يجب علينا أن نحلل الإمدادات الرسمية وأن نجري تحريات ونكفل حدوث تبادل للمعلومات حتى تزول العقبات أمام التعاون في ذلك المجال أيضا.

ونحن لا نعارض الشفافية من حيث المبدأ إذا تعلقت بالمعلومات عن القوانين والممارسات الوطنية فيما يتصل بضبط الاتجار بالأسلحة الصغيرة أو تسرب المعلومات أو التهريب. ومع ذلك، فإن المقترحات الداعية إلى إنشاء سجل دولي معني بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد يصعب تنفيذها لا لشيء سوى لصعوبة التحقق أو الرصد الموثوق، لا سيما بالنظر إلى الفشل في حل مشكلة الاعتراف الدولي بالأنظمة الموجودة لوضع العلامات.

ونأمل أن يكون المؤتمر المقبل بشأن مشاكل تجارة الأسلحة غير المشروعة المزمع عقده سنة ٢٠٠١ معلما رئيسيا في مهمة منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد غويدو دي تيا، وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين.

**السيد دي تيا** (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): منذ وقت طويل، كان ينتابنا شعور بالقلق بصفة رئيسية إزاء أسلحة الدمار الشامل. وفي العقد الماضي، أحرزنا تقدما لا يستهان به في ذلك المضمار. بيد أن هذا لا يعني أننا يجب ألا نشعر أيضا بالقلق إزاء الأسلحة الصغيرة. وهناك ما يبعث على السخرية في هذه الحالة: فأسلحة الدمار الشامل أسلحة رهيبة ولها سمعة مخيفة؛ والأسلحة الصغيرة تبدو غير ضارة، ولكن تكمن وراءها مشكلة هائلة بالفعل.

ومن مسؤوليتنا أن نعبئ الموارد اللازمة وأن نعتمد سياسات ملائمة للاستعاضة عن ثقافة العنف بثقافة سلام وتنمية. ومسألة الأسلحة الصغيرة قد اكتسبت زخما. واليوم تناقش المسألة في عدة محافل. ولكن علينا الانتقال من الكلام إلى العمل. وفي رأينا أن مشكلة الأسلحة الصغيرة ذات ثلاثة أبعاد. أولا، هناك البعد الإنساني؛ فنحن نشعر بالقلق إزاء ضحايا الأسلحة الصغيرة وسهولة حصول الأطفال والمراهقين على هذه الأسلحة وسهولة استعمالها بالنسبة لهم. ثانيا، ثمة بُعد اقتصادي، لأن الموارد تستخدم للحصول على الأسلحة بدلا عن استخدامها في التنمية. ثالثا، هناك بُعد أمني، بالنظر إلى الأثر العالمي والإقليمي للمشكلة.

وبالطبع، تتسم ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة بخصائص معينة، حسب المنطقة المعنية. ولهذا السبب ينبغي اتخاذ تدابير مختلفة استجابة للظروف المحيطة المحددة. فلننظر إلى حالة المخروط الجنوبي من أمريكا، الذي يتضمن الأرجنتين. فهي ليست منطقة شديدة الخطر بمعنى أنه لا يوجد بها تكديس مفرط للأسلحة الصغيرة. إلا أن المسألة تؤثر على السلامة العامة نظرا لأن أثر هذه الأسلحة على الجريمة العامة هو أن تزيدها وأن تجعلها أسوأ.

ولحسن الطالع، أعلنت بلدان المخروط الجنوبي التزاما صارما بمكافحة تصنيع الأسلحة الصغيرة والاتجار فيها على نحو غير مشروع. واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها قد ألحق بها إعلان صدر عن رؤساء بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي يتعلق بإنشاء آلية مشتركة لتسجيل من يشترون ويبيعون تلك الأجهزة.

وقد أنشأنا أيضا نظاما لتبادل المعلومات على أساس اتفاقية البلدان الأمريكية والنظم النموذجية للتحكم في نقل الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، اعتمدته لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

وأود أن أشكر إدارة شؤون نزع السلاح على دعمها للحلقة الدراسية المعنية بانتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات، التي عقدت في بوينس آيرس في أيار/مايو الماضي.

وهذا بعض من الأنشطة التي نفذت في منطقتنا. ونعلم بوجود مبادرات أخرى في أفريقيا وأوروبا. إلا أن هذه الأعمال غير كافية. ويجب أن نوقف الأثر السلبي

لانتشار الأسلحة الصغيرة على الأمن البشري، بدون المساس بحق الدفاع عن النفس المعترف به في الميثاق.

ويتضح من دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أنه لم يُتخذ حتى الآن نهج متكامل استجابة لمشكلة الأسلحة الصغيرة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع. وما يفتقر إليه هو نهج متكامل يمكن أن يكفل سلاما دائما ويضع الأسس للتنمية. ولذلك السبب نحن نؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه بحلول سنة ٢٠٠١.

ونحن على اقتناع بأنه بغية تعزيز إرساء السلم وصونه مع تحويل أقل قدر ممكن من الموارد البشرية والاقتصادية للأسلحة، لا بد لنا من تطبيق المادة ٢٦ من الميثاق وإنشاء نظام لضبط التسلح. والمسؤولية تقع على هذا المجلس، ولا يمكننا التنصل منها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لويز فليبي لامبريا، وزير العلاقات الخارجية في البرازيل.

**السيد لامبريا** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة. وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٤٤ من تقريره (A/54/1) عن أعمال المنظمة.

> "ولا تثير هذه الأسلحة الحروب غير أنها قد تزيد ما تسببه من هلاك وتطيل أمدها إلى حد كبير".

علاوة على ذلك، كما ذكرت أمام الجمعية العامة فإن،

> "التكديس المتنامي للأسلحة الصغيرة والاتجار بها يرتبطان على نحو وثيق بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات". (A/54/PV.4)

ومع اقتراحنا تدابير للتصدي لهذه المسألة بالغة التعقيد، يجب أن نضع في اعتبارنا حاجات الدول المشروعة في مجالي الدفاع والأمن، كما تنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. إن هذه المسألة، بسبب أبعادها المتعددة - الإنسانية والجنائية والمتعلقة بنزع السلاح والأمنية - تستدعي اتخاذ نهج شامل ومتكامل. بيد أن تعقيدها لا ينبغي له أن يثبط همتنا. والبرازيل تضطلع بدور نشط في المناقشات التي تجري في المحافل العالمية والإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة. ونأمل أن تساعد هذه المناقشة المفتوحة في إثراء مداولات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. كذلك اتخذت البرازيل جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال الكامل لجميع أنظمة الحظر على الأسلحة المفروضة بموجب قرارات هذه المجلس.

كيف نحرز تقدما في هذه المسألة على الصعيد الدولي؟ إن البرازيل على اقتناع بأن الأمم المتحدة تقوم بدور قيادي رئيسي في هذه العملية. وقد شاركنا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة الذي أنشأه الأمين العام. ونحن ننظر إلى هذا الفريق باعتباره دار مقاصة نموذجية بسبب تعدد أساليب فهم هذه المسألة المعقدة. وعلى سبيل المثال، أحاط الفريق علما بأنه ليس هناك تعريف مقبول دوليا لما يمكن اعتباره نهجا نسبيا ومتكاملا للأمن والتنمية.

وأنا أؤكد مجددا اهتمام البرازيل بجعل الجمعية العامة توافق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه. ومن شأن ذلك المؤتمر في رأينا أن يوفر المحفل المثالي للنظر في اتخاذ تدابير موجهة لتوفير التنفيذ الفعال والمقبول عموما والمطرد لتوصيات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة.

وفي لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، اقترحت البرازيل وكندا معا التفاوض بشأن بروتوكول معني بالتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة يكون ملحقا بالاتفاقية المزمع وضعها والمعنية بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد قطعت تلك المفاوضات شوطا بعيدا.

وقد قامت البرازيل، بالاشتراك مع النرويج، بالتحفيز على إجراء مناقشات بشأن وضع علامات على الأسلحة الخفيفة، لما لذلك من أهمية حيوية في تحديد منشأها. علاوة على ذلك، من الضروري أن تكون المبادرات العالمية مصحوبة بمبادرات إقليمية. والاتفاقية الرائدة للبلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية

والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، التي شاركت البرازيل في رعايتها، قد تمثل تجربة مفيدة للمناطق الأخرى.

إن أمريكا الجنوبية، بصفتها منطقة خالية من الصراعات الدولية، تفخر تقليديا بتدني مستويات الإنفاق العسكري فيها. وبالنسبة لنا، لا تسبب مسألة الأسلحة الصغيرة القلق إلا فيما يتعلق بالأنشطة الإجرامية. وفي مناطق أخرى، بالمقابل، تمثل مسألة الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة مصدر قلق مباشر لجهود بناء السلم بعد انتهاء الصراع، كما تقر بذلك المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح مؤخرا. ومن الواضح أن التركيز يختلف من منطقة لأخرى ويجب الاهتمام بهذه الشواغل المختلفة. ومن ثم، لن تتسنى صياغة رؤية شاملة ومقبولة للجميع في المؤتمر في عام ٢٠٠١ إلا بالدمج بين وجهات النظر الإقليمية المتباينة والمتكاملة في الوقت نفسه.

ومما يثلج الصدر أن المجتمع المدني والرأي العام على نطاق دولي قد أيدا المنجزات التي قامت بها الحكومات في هذا المجال. وأدت المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في تنبيهنا إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة لا يبعث عليه مجرد الطلب فقط، وإنما على العكس من ذلك يغذيه، وبنفس القدر، الموردون. ونحن نتشاطر هذا التحليل.

ونعتقد أن مجلس الأمن يمكنه القيام بدور هام في هذا الأمر، إذا ما صاحب عمله تقدم يحرز في محافل أخرى، وهذا يرجع أولا إلى أننا، في تعاملاتنا اليومية مع حالات الصراع، نكون على اتصال مباشر بالنتائج المأساوية لانتشار الأسلحة الصغيرة غير المقيد، وهذا ما لا يحقق في أي محفل آخر من محافل منظومة الأمم المتحدة؛ وثانيا لأن تعزيز حالات فرض حظر على تجارة الأسلحة، كما أوصى به فريق الخبراء الحكوميين، يمكن أن يكون له تأثير ملموس في التقليل من آثار تدفقات الأسلحة.

إن البيان الرئاسي الذي نحن بصدد إصداره انعكاس موضوعي وواضح لمسؤوليتنا عن وضع ثقل المجلس السياسي خلف هذه الطموحات الجديرة بالثناء التي للرأي العام العالمي. ومن العناصر الإضافية في جهود المجتمع الدولي القضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة المزعزع للاستقرار. ولذلك ينبغي النظر إلى البيان الرئاسي باعتباره علامة على رغبة مجلس الأمن في الانضمام إلى سائر المحافل المتعددة الأطراف في التصدي لهذه المسألة الملحة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لمساعد وزير الخارجية في الصين، سعادة السيد وانغ غيانغيا.

**السيد وانغ غيانغيا** (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي بأن أعرب في البداية عن تقديرنا لوزير خارجية هولندا، سعادة السيد جوزياس فان آرتسين، لرئاسته شخصيا مناقشة مجلس الأمن اليوم بشأن الأسلحة الصغيرة. ونود أيضا أن نشكر البعثة الدائمة لهولندا على جهودها في تنظيم هذا الاجتماع.

في السنوات الأخيرة، كشف التكديس المتزايد للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها الصراعات في بعض المناطق وتسبب في إحداث إصابات كثيرة بين المدنيين. وقد اتخذ المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، تدابير عديدة من أجل خفض الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة والقضاء عليه في آخر الأمر. وبلوغا لهذا الغرض، أنشأت إدارة شؤون نزع السلاح آلية العمل المنسق بشأن الأسلحة الصغيرة.

في نهاية تموز/يوليه، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، في دورته الثالثة، تقريرا (A/54/258) يوجز التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة في التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة. ويرسم التقرير صورة موضوعية بشكل معقول للوضع الراهن، ويحتوي على عدد من التوصيات الجديدة. ونحن نعتقد أن التقرير سيكون مفيدا في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، المقرر عقده في ٢٠٠١. ونحن نأمل أن تولي جميع الأطراف الاهتمام الواجب لتلك التوصيات.

يؤيد الوفد الصيني جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل المشكلات التي تسببها الأسلحة الصغيرة، وهو على استعداد للمشاركة بشكل نشط في تلك الجهود. وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإدلاء بالملاحظات الآتية.

أولا، نحن نتفق على أن مجلس الأمن ينبغي أن يولي الاهتمام الواجب لمسألة الأسلحة الصغيرة. لكن في الوقت نفسه، نرى أن المجلس ينبغي أن يركز جهوده على مسائل السلم والأمن الدوليين. ومسألة الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تتصدى لها أساسا إدارة شؤون نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة المختصة الأخرى.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي، في جهوده لحل المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة، أن يحترم احتراما تاما سيادة البلدان المعنية، وينبغي أن يمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان في مناطق الصراع حتى يتجنب وقوع المزيد من التعقيدات.

ثالثا، بينما تكثف الجهود للقضاء على الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة، ينبغي مراعاة احتياجات الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية المشروعة للبلدان وضمان حقها في امتلاك، وتصنيع ونقل الأسلحة الصغيرة بالطرق المشروعة.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف في عملية حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في إطار ولايتها فقط فيما يتعلق بمصادرة الأسلحة والتخلص منها، وينبغي أن تحترم الترتيبات والاتفاقات التي يتوصل إليها بشكل طوعي بين الأطراف المعنية وأن تلتزم بها.

وخامسا، مسألة الأسلحة الصغيرة تنطوي على عوامل متنوعة وأسباب معقدة عديدة. ومن المحتم معالجة الأسباب الجذرية والأعراض الخاصة بالمشكلة وتحليل المسائل على أساس المسألة تلو المسألة. إن جهود وخبرات البعض قد تساعد البعض الآخر، ولكنها ينبغي ألا تطبق بصفة آلية.

ونحن نأمل أن تعطي مناقشة مجلس الأمن هذه والبيان الرئاسي الذي سيصدر بشأن الأسلحة الصغيرة دفعة لجهود المجتمع الدولي لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة عن طريق التعاون العالمي والإقليمي.

إن الصين تمارس رقابة صارمة على تصنيع وتصدير الأسلحة الصغيرة. وقد سنت الحكومة الصينية قوانين بشأن الرقابة على البنادق في ١٩٩٦ وبشأن إدارة صادرات المواد العسكرية في ١٩٩٨. وحققت الصين إنجازات هامة في قمع التصنيع غير المشروع للبنادق وتهريبها. ونحن راغبون في المشاركة في الجهود الدولية لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة في وقت مبكر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر مساعد وزير خارجية الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى البعثة الدائمة لهولندا.

أعطي الكلمة بعد ذلك لوزير خارجية البحرين، سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

**الشيخ آل خليفة** (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسرني أن أعرب عن تقديري لمبادرة بلدكم ولجهودكم المخلصة للدعوة لهذا الاجتماع لمناقشة موضوع الأسلحة الصغيرة الذي يشغل بال المجتمع الدولي.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ مدة خطورة تداول هذا النوع من الأسلحة ودورها في إذكاء الصراعات العرقية واستخدامها من قبل جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعناصر الإرهاب المتطرفة حتى أصبحت مناطق عديدة من العالم تعمها الاضطرابات والفوضى التي ترتبت عليها آثار سلبية وبخاصة على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن واستقرار الوطن والمواطنين.

إن ما تشهده القارة الأفريقية، ومناطق أخرى من العالم من صراعات متعددة الأسباب لخير دليل على خطورة استخدام هذه الأسلحة التي يسهل الحصول عليها من قبل الجماعات المتصارعة. كما أن ما تخلفه هذه الصراعات من مآس إنسانية تتمثل في سقوط العديد من القتلى والجرحى من الأبرياء، خاصة الأطفال والنساء والشيوخ، ونزوح الآلاف من النازحين واللاجئين، وباتت تؤرق ضمير المجتمع الدولي، لتدعونا إلى التحرك الفوري لوقف تدفق هذه الأسلحة ومحاربة الاتجار غير المشروع بها. كما أن من أخطار وأضرار هذه الأسلحة وقوفها حجر عثرة في وصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين المدنيين في مناطق النزاع.

إن دولة البحرين، انطلاقا من ثوابت سياستها الداعية إلى المحافظة على الأمن والاستقرار في العالم، ووضع حد للصراعات بجميع أنواعها، قد أيدت القرار

الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

كما أنها تدعو مجددا إلى ضرورة وضع ضوابط محددة لتداول الأسلحة الصغيرة، وهي بذلك تؤيد كافة الجهود الدولية لاحتواء ومنع التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة في إطار التحضير للمؤتمر الدولي المقرر عقده في عام ٢٠٠١ وبخاصة في ضوء ما سوف يتوصل إليه هذا الاجتماع، إضافة إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي سيقدم للدورة الحالية للجمعية العامة، المتضمن العديد من الأفكار والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في الإعداد الجيد لذلك المؤتمر.

إن على مجلسنا المعني بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أن يتوجه اليوم بالنداء إلى الأطراف المعنية بتجارة هذه الأسلحة للاستجابة للدعوات الصادرة عن جميع الدول المحبة للسلام والمنظمات الإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لوقف تدفق هذه الأسلحة إلى مناطق الصراعات ووصولها إلى العناصر المتورطة فيها. كما يتوجب علينا أن نؤكد من جديد وقوفنا ضد الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة، ومحاربة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ووقف إمداد الإرهابيين والمتطرفين بالسلاح والمال، والتضييق عليهم من خلال تشديد قوانين الهجرة والإقامة، وحرمانهم من حرية العمل والحصول على الملجأ الآمن. إنه مما يدعو للأمل والتفاؤل أن يقوم مجلس الأمن بالنظر في هذا الموضوع الهام، ضمن جدول أعماله لاتصاله المباشر بالسلم والاستقرار في العديد من مناطق العالم. وإننا نأمل أن يكون هذا الاجتماع بداية طيبة تمهد الطريق لاتفاق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على موقف محدد وموحد للقضاء على أخطار الاستخدام السلبي للأسلحة الصغيرة ونتائجه المؤلمة.

إن دولة البحرين ومن واقع اهتمامها بهذا الموضوع سوف تؤيد مضمون البيان الرئاسي الذي سيصدر عن المجلس هذا اليوم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ناميبيا.

**السيد أنجابا** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي الصادق لكم، للمبادرة التي اتخذتموها بتنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن الأسلحة الصغيرة. فهذا يؤكد الأهمية التي يوليها بلدكم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها أدوات تشبع رغبات المتقاتلين في استمرار السعي من أجل إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية بوسائل عسكرية.

وناميبيا، شأنها شأن بلدان كثيرة أخرى خارجة من الحرب، كانت غارقة في خضم أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة، تنخفض الآن بشكل كبير، ولكن ناميبيا بسبب موقعها الجغرافي تظل هدفا للاتجار غير المشروع حتى يومنا هذا.

وترى ناميبيا أن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الخاضع للسيطرة يشجع على نشوب أو استمرار الأعمال العدائية ذات القدرة على تخريب كنوزها وتدمير الحياة والممتلكات والتسبب في الهلع.

فالأسلحة تضطر الناس إلى العيش في جو من عدم الأمان المتزايد حيث يزداد استقطاب الخلافات وحيث يكون السلام هشا على أحسن الفروض ووهما على أسوئها. وتعزى هذه الحالة الكئيبة، بقدر كبير، إلى الإفلات من العقاب الذي على أساسه ينقل صانعو الأسلحة ومصدروها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى نظم فاسدة وغير ديمقراطية ومنعدمة الضمير وذات سجلات حافلة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى جماعات متمردة وعناصر غير وطنية تستخدم هذه الأسلحة لإخضاع السكان للاستعباد الوحشي من أجل أغراضهم الأنانية.

إن تجار الحروب، تدفعهم من ناحية أخرى الثروات التي يجنونها من تجارة الأسلحة لا يشعرون بإحالح الحاجة إلى وقف نقل الأسحلة، ولا هم يهتمون بالعواقب الوخيمة لتلك الأسلحة على البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا جنـــوب الصحراء الكبرى. إن نقل الأسلحة والاتجار بها وما يترتب على ذلك من صراعات مسلحة تغذيها تلك الأسلحة، يؤثر تأثيرا كبيرا على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التي وهبها الله موارد طبيعية ولكنها لا تزال بها جيوب يعيش فيها أفقر الناس في عالم اليوم.

ولذا فمن الضروري أن يسعى المجتمع الدولي إلى التصدي بفعالية لثقافة الإفلات من العقاب فيما يتصل بالاتجار في الأسلحة. ويميل كثيرون إلى الاعتقاد بأن من

واجب الزعماء الأفريقيين وحدهم أن يوقفوا توافر وتدفق الأسلحة إلى منطقتهم. ونحن نرى، أمام هذه الخلفية، أن الجهود الرامية إلى تخليص أفريقيا من فائضها من الأسلحة الصغيرة مسؤولية مشتركة يضطلع بها زعماء المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

إن نقل الأسلحة الصغيرة غير الخاضع للرقابة، وخاصة إلى القوات غير النظامية، من أجل الحصول على المال أو الماس أو السلع الأساسية الأخرى، إنما يضعف كيان الدول أو يسهل سقوطها وتنشأ عنه الفوضى. وطبيعي أن أطراف الصراعاة غير التابعة لدول لديها القدرة على ممارسة القسوة غير العادية وارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد أصبحت هذه الانتهاكات يومية بشكل دائم في المناطق التي تنتعش فيها الإمدادات غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويصاحب حيازة الأســلحة دائما تحويل الموارد النزرة بعيــدا عــن الخدمــات الاجتماعية. وهي تثبط الاستثمارات الأجنبية والسياحة. وهي تسهم في البطالة وما يرافقها من مشاكل الجريمة المنظمة والفقر والجهل والخروج على القانون.

ولن يرتاح ضميرنا إذا اقتصرنا على معالجة مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة: فعلينا أن ندرج أيضا الأسلحة التي تنقل بطريقة مشروعة إلى نظم غير مسؤولة من قبل من يعلمون تمام العلم أن الأسلحة توزع على جماعات إثنية مصرة على ارتكاب أعمال لاإنسانية كالتطهير العرقي مثلا. ووفدي يحث حكومات البلدان المصدرة للأسلحة وحكومات البلدان المتلقية لها، على ممارسة قدر كبير من المسؤولية في تلك المعاملات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

وأعطي الكلمة لوزير الدولــة وزيــر الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في غابون، معالي السيد جان بنغ.

**السيد بنغ** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم كما شكركم من سبقوني بالكلام، على مبادرة وفدكم التي نرحب بها، بأن يدرج على جدول أعمال المجلس البند الذي يجمعنا هنا اليوم: وهو مشكلة الاتجار الهائل غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فقد أصبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذه الأيام يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وقد ركـّز الأمين العام، ومعه كل الحق، اهتمام المجتمع الدولي على هذه الظاهرة وما تمثله من مخاطر على استقرار البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

إن المعلومات التي نتلقاها من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تبيّن أن هذا النوع من الأسلحة هو الأكثر استخداما في الصراعات الكثيرة التي تشهدها مختلف أنحاء العالم في هذه الأيام.

ويبدو أن ما يدفع إلى استخدام الأسلحة هو مدى ســهولة استخدامها ورخص ثمنها. وهي بالإضافة إلى ذلــك، ســهلة الإخفاء ويخفى أمرها على سلطات الجمارك والشــرطة المســؤولة عن مراقبة حدودنا المختلفة.

وعندما نفكر في العدد الذي لا يحصى من الضحايا الذي تسببه هذه الأسلحة - بمن في ذلك النساء والأطفال والمسنون - ندرك الطابع الملح لاعتماد تدابير أو تعزيزها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي تمكننا من ضبط انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ومن الواضح أنه بدون تعاون وثيق بين البلدان التي تنتج هذه الأسلحة والبلدان التي تشتريها وتستخدمها، فإن كل الجهود التي تبذلها حكوماتنا والأمم المتحدة لوقف الاتجار غير المشروع بهذه الفئة من الأسلحة لن تؤدي إلى النتائج المرجوة منها.

وقد اتخذت الحكومات في غالبية مناطق أفريقيا تدابير لمكافحة عمليات النقل غير المشروع للأسلحة بجميــع أنواعها. وعلى غرار ما فعلته الأمم المتحدة، قامت تلك الحكومات بإنشاء سجل دون إقليمي لكفالة الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة التي في حوزتها لأغراض الدفاع المشــروع وفقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحــدة. وبالنســبة لبلــدان أخرى، مثل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، فقد قامت باعتماد إجراءات وقف اختياري تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكما يمكن للمرء أن يرى فإن أفريقيا عقدت العزم على الإسهام في مكافحة من يتاجرون على نحو غير مشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهي تتوقع أن تبدي بقية المجتمع الدولي العزم نفسه.

ومجلس الأمن بدوره يجب أن يحرص على التطبيق الكامل لقراره ١٢٠٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وذلك القرار، من جملة أمور، يحث الدول الأعضاء التي تحوز الخبرة الفنية المناسبة على التعاون مع الدول الأفريقية بغية تعزيز قدرتها على مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، بما في ذلك عن طريق تعقب عمليات النقل غير المشروع للأسلحة وتحريمها؛ ويطلب إلى الأمين العام أن ينظر في السبل العملية للتعاون مع الدول الأفريقية في تنفيذ البرامج الوطنية أو الإقليمية أو دون الإقليمية لجمع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها على أساس طوعي، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق لدعم هذه البرامج؛ ويشجع الأمين العام على تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة في سبيل جمع واستعراض وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وإتاحة المعلومات، عند الاقتضاء، عن طبيعة التجارة الدولية غير المشروعة بالأسلحة مع أفريقيا وفيها وعن النطاق العام لهذه التجارة.

وأود أن أعرب عن تأييدي للوفود التي لم تنفك تقترح بأنه ينبغي إدراج أحكام محددة في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتعلق ليس فقط بنزع سلاح المحاربين السابقين وإنما أيضا بجمع أسلحتهم وتدميرها وضبط التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

وأود أن أناشد جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية أن تشارك في المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه وفي الأعمال التحضيرية له على حد سواء، وهو المؤتمر الذي قررت الجمعية العامة عقده في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون وشؤون الفرانكفونية على الكلمات الرقيقة التي خص بها وفد هولندا.

المتكلم التالي معالي السيد محمد الأمين سادات جوبي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا.

**السيد جوبي** (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفدي لوفد هولندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأسلحة الصغيرة. إن تنظيم هذه المناقشة خلال رئاسة هولندا للمجلس ينم عن الأهمية التي توليها حكومة مملكة هولندا الصديقة لهذا الموضوع. ونحن نهنئكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة.

إن التوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة يمثل مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لوفدي. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها أثر خطير مزعزع لاستقرار المجتمعات. وفي القارة الأفريقية، التي تزخر الآن بالصراعات، يزيد توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من حدة الصراعات ويؤججها. وفي المجتمعات التي تعاني من مشاكل اجتماعية وفقر وجريمة، يسهم توافر الأسلحة الصغيرة في هذه المشاكل بتأثيرها الضار المتمثل في عواقبها النفسية والجسدية والاجتماعية.

إن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تفرض تحديات معقدة تشمل جميع قطاعات المجتمع ولا تنحصر بالصراعات بين الدول أو داخل الدول بل تشمل أيضا أعمال السطو والجريمة. وبالنسبة للمجتمعات التي تشهد صراعات أو التي خرجت لتوها من حالات صراع، فإن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يفرض تحديا أكبر.

إننا نؤمن بأن الحرب الباردة قد انتهت. والإمداد بالأسلحة بوصف ذلك وسيلة لإدارة الصراعات لم يعد مقبولا. ويقر وفدي بالارتباط الوثيق بين انتشار الأسلحة الصغيرة والأمن والسلم الدوليين. ونقر أيضا بالترابط بين الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة. ونحن في أفريقيا نحتاج إلى التنمية المستدامة: ونحتاج من ثم إلى السلم والأمن، وبالتالي، إلى خفض انتشار ملايين الأسلحة الصغيرة التي تغمر قارتنا.

إن التحديات التي تمثلها مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة لا يمكن أن تتصدى لها الحكومات وحدها، ناهيك عن البلدان التي تقع في منطقة الصراع. إن مشكلة الانتشار تتجاوز الأصعدة الوطنية والإقليمية وبالتالي يجب التصدي لها عن طريق التعاون الدولي والعالمي.

يجب ألا يفهم من ذلك أن الجهود المحلية ليست ضرورية: فهي بالطبع ضرورية. فللجهود المحلية في رأينا، أهمية مركزية في القضاء على المشكلة. ويمكن أن تشمل تلك الجهود برامج شراء الأسلحة لاستردادها؛ وجمعها والتخلص منها؛ ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو فعال في المجتمعات التي خرجت لتوها من الصراعات. ومؤخرا، جرى احتفال من ذلك النوع في ليبريا أحرق فيه ما يربو على ٢٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة. وآمل أن تستمر تلك الممارسة، وإضافة إلى ذلك، أن يتم رصدها، حتى تصبح النتائج دائمة.

وبسبب ضخامة المشكلة، من الضروري القيام بعملية دولية - أو عمليات دولية - لتعزيز العمليات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية. ومن الضروري وضع معايير دولية لمعالجة المشكلة. ونحن في غرب أفريقيا، إدراكا منا للمشكلة التي يسببها انتشار الأسلحة الصغيرة لمنطقتنا دون الإقليمية، اعتمدنا - في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ - وقفا اختياريا لإنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أُحرز تقدم بارز نحو وضع إطار عالمي شامل للعمل يكون مناهضا لنشر الأسلحة الصغيرة. وإنني ألتمس الأعضاء عذرا لأذكر بعضا منها.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، اتخذت الجمعية العامة قرارات تركز على الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار المترتبة على تكديس الأسلحة وعمليات نقلها، وما لها من أثر محتمل على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومن ثم الاتجار غير المشروع بها. وإن "ملحق خطة للسلام" يدعو أيضا إلى نزع السلاح الجزئي. ولقد ساهم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة إسهاما كبيرا بالجهود التي تبذلها الجمعية العامة.

ومن الجدير بالذكر أيضا تسليط الضوء على مجموعة من هيئات الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى التي تضع برامج للتصدي لهذه المسألة. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي - عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تشارك جميعها في هذه المسألة بطريقة أو بأخرى.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الوقف الاختياري الذي تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا لهو مثال جيد. وثمة منظمات إقليمية أخرى، من قبيل الاتحاد الأوروبي - عن طريق برنامجه لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومكافحته، ومدونة قواعد السلوك التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن عمليات تصدير الأسلحة ومنظمة الدول الأمريكية - عن طريق اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة - تجد سبلا للتصدي للمشكلة.

ويرحب وفد بلادي بهذه المبادرات. ونرى أن أي جهد دولي يرمي إلى التصدي للمشكلتين التوأمين المتمثلتين في عمليات نقل الأسلحة، وتكديسها المفرط على نحو غير شرعي ينبغي تشجيعها. ومع ذلك، من اللازم إيجاد نهج متماسك ومنسق للتصدي للمشكلة. ولهذا، نرحب بمبادرة الأمين العام باتخاذ إجراء منسق بشأن الأسلحة الصغيرة الأمر الذي يرمي إلى كفالة وضع نهج متماسك ومنسق داخل منظومة الأمم المتحدة إزاء مسألة الأسلحة الصغيرة.

ونحن نرحب بالأولوية العليا التي تولى لدور الأمم المتحدة في تعزيز فهم أفضل للنتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة على نشر الأسلحة الصغيرة. ويحدونا الأمل في أن يتحقق توافق دولي في الآراء على عمل شامل في نهاية المطاف.

وبغية التصدي بفعالية لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة، فلا غنى عن اتخاذ تدابير لتعزيز الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي توفر السلامة للأفراد والمجتمعات. وإلى جانب هذه التدابير، ينبغي وضع سياسات محددة جيدا ترمي إلى تحسين التنظيم الداخلي والسيطرة على الإنتاج وعمليات النقل، واتخاذ

تدابير للتصدي للتجارة غير المشروعة، وتدابير لكفالة إزالة الأسلحة في حالات ما بعد الصراع.

وفي هذا السياق، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور خاص في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. ويمكن لمجلس الأمن، في هذه الحالات، أن يتصدى في مداخلاته لمسائل الانتشار. ويمكن لعمليات الحظر على الأسلحة أن تضطلع بدور مركزي في المساعدة على خفض الانتشار. ومع ذلك، يُنتهك العديد من عمليات الحظر هذه التي يفرضها المجلس بدلا من أن تحترم. وينبغي لمجلس الأمن إذن أن يبذل جهودا بنَّاءة من أجل كفالة فعالية عمليات الحظر هذه. وإن الدور القيادي الذي اضطلعت به كندا، والجهود التي بذلتها من أجل أن تصبح الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا أكثر فعالية، لهو دور محمود إذن وجدير بالذكر.

ولعل المرء يجادل بحق بأن لجميع الدول الحق في حيازة الأسلحة من أجل احتياجاتها الدفاعية وفي أن تكون مسؤولة عنها. ففي حالة أفريقيا، أسارع إلى تأييد رأي الأمين العام الوارد عن أفريقيا في تقريره ومفاده أن مصالحنا الإنمائية الضاغطة تقتضي تحويل أدنى قدر من مواردنا للأغراض العسكرية. ويمكن للدول الأفريقية أن تخفض نفقاتها العسكرية الكبيرة عن طريق تنفيذ الشفافية وتدابير بناء الثقة في الميدانين العسكري والأمني. لذلك نؤيد اقتراح الدول الأفريقية بالمشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونرحب أيضا بالتوصية القاضية بإنشاء سجلات إقليمية.

ومع ذلك، لا بد أن نسلم بأن المسؤولية في حالة أفريقيا ذات شقين. ففي حين يجب أن يكون للدول الأفريقية أولوياتها، يجب أيضا على البلدان المصنعة للأسلحة أن تضبط نفسها في تزويد السلاح للدول الأفريقية، ولا سيما الواقعة في مناطق الصراع.

وفي الختام، ولئن كانت الجهود التي يبذلها المجلس من أجل دعم الجهود الرامية إلى وقف التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار بها هي جهود محمودة، فإننا نود أن نحذر من أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصراع يجب التصدي لها كي تتهيأ ظروف من الاستقرار وبالتالي تراجع الحاجة إلى الأسلحة، ومن ثم للصراعات.

وفي هذا السياق، نرحب بقوة الدفع التي ولدها تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويحدونا الأمل في ألا تذهب قوة الدفع التي ولَّدها هذا التقرير سدى، وفي تنفيذ التوصيات الواردة فيه. ونحن نعتقد أنكم بروح التضامن هذه، قررتم، سيدي، تسليط الضوء على هذه المسألة خلال رئاسة بلدكم، في هذه المرحلة التاريخية التي تعقد فيها الجمعية العامة دورتها الأخيرة في هذه الألفية. والتاريخ سيحكم إيجابا على أهمية هذا التحرك الذي قامت به بلادكم، هولندا، فيما عملتم دوما في هذا الميدان في العقود الماضية من أجل إنقاذ البشرية من الأعمال الوحشية والآلام التي تسببها اختراعات الإنسان ضد الجنس البشري.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى هولندا.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، معالي السيدة مادلين كوربل أولبرايت.

**السيدة أولبرايت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أريد أن أبدأ كلامي، مثلما فعل الآخرون، بالتقدم إليكم خاصة سيدي، والى حكومتكم بالشكر على اتخاذ هذه المبادرة الهامة جدا. إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع هولندا ومع جميع الممثلين هنا اليوم لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

لقد أثرت طوال السنة الماضية هذه المسائل في اجتماعات وخطابات وعن طريق تقرير عن الاتجار بالأسلحة أصدرته وزارة الخارجية هذا الصيف. وإنني متفائلة بأن التأييد للقيام بعمل قوي آخذ في التزايد على صعيد عالمي، وإنني سأحمل تلك الرسالة معي من اجتماعنا اليوم، وسأثير هذه المسائل كجزء من رحلتي إلى أفريقيا اعتبارا من الشهر المقبل.

وعلى الرغم من تدني أسعار الأسلحة، فإن التكلفة الاجتماعية لمبيعات الأسلحة مرتفعة. والبلدان التي هي من أشد بلدان العالم فقرا تنفق مئات ملايين الدولارات لشراء الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة. وتحول الأموال، وترهن المحاصيل، وتسرف إمدادات الإغاثة من

أجل تمويل هذه المشتريات. والشعب هو الخاسر في كل حالة.

ويجب أن يكون للمجتمع الدولي رد متكامل وشامل في بلدان المنشأ وفي بلدان الصراع، وفيما بين المشترين، والبائعين، والسماسرة، ومع الحكومات، فضلا عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

إننا نلزم أنفسنا في البيان الرئاسي الذي يصدر اليوم بتعزيز تنسيقنا، والترويج لنزع السلاح في عمليات حفظ السلام، وتحسين تنفيذ عمليات الحظر على الأسلحة الصغيرة. وتؤيد الولايات المتحدة هذه الخطوات بقوة. واسمحوا لي أن أذكر عدة مبادرات أخرى نتخذها أو نأمل في اتخاذها بالتنسيق مع الآخرين.

إن الولايات المتحدة ستمتنع عن بيع الأسلحة إلى مناطق الصراع التي لا تشملها عمليات حظر الأسلحة بالفعل. ونشجع الدول الأخرى على اعتماد وقف اختياري كهذا واحترامه. ولقد سننا القوانين التي تجعل عمل التجار الذين يخضعون للقانون الأمريكي عملا غير قانوني. ونطلب الى الآخرين أن يتخذوا اجراءات صارمة بحق السماسرة أيضا. ونحن نعمل مع الاتحاد الأوروبي على وضع مبادئ لضبط النفس وخطة عمل مشتركة. ونؤيد الجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة الأفريقي الذي يتخذ من كمبالا مقرا له لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، ومنظمة الدول الأمريكية، ونخطط لمساعدة غرب أفريقيا على الوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة.

ونرحب بالسابقة الهامة التي سجلتها الأمم المتحدة بالاضطلاع بمهمة تدمير ما يزيد على ١٨٠٠٠ قطعة سلاح، وملايين الطلقات من الذخيرة، التي خلفتها الحرب الأهلية في ليبريا. وتشارك الولايات المتحدة في هذا الجهد ونحن ملتزمون بالعمل من أجل تدمير مخزونات هذه الأسلحة في أنحاء العالم.

أخيرا، يتعين علينا جميعا أن نلتزم بالانتهاء من المفاوضات المتعلقة ببروتوكول الأسلحة النارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود مع نهاية سنة ٢٠٠٠.

واسمحوا لي أن أقترح أيضا بأن الوقت قد حان لمهاجمة اقتصاد الحرب الذي يدعم تدفقات الأسلحة غير المشروعة. ففي العديد من الحالات تغذي هذه الصفقات مبيعات الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمخدرات. وفي غالب الأحيان، تمول الأرباح المجتناة أعمال العنف والضرر المتعمد، كما حصل في سيراليون، حيث أتاحت الأرباح المتأتية عن الاتجار غير المشروع بالماس الفرصة أمام الجبهة الثورية الموحدة الى أن تتحول من عصابة قوامها ٤٠٠ شخص الى جيش يتكون من آلاف الأفراد الذين يمارسون أعمال النهب.

والسفير فاولر من كندا، بوصفه رئيس لجنة مجلس الأمن للجزاءات المفروضة على أنغولا يعمل بهمة ونشاط متناولا الاقتصاد السري الذي يغذي الحرب الأهلية في ذلك البلد. والجهود التي يبذلها تقدم دروسا هامة بالنسبة لمناطق الصراع الأخرى.

إن الولايات المتحدة تستأثر بـ ٦٥ في المائة من السوق العالمي للأحجار الكريمة، ونعترف بأننا يجب أن نضطلع بدورنا في إنهاء الصفقات غير المشروعة. ويحدونا الأمل أن نعمل هنا في الأمم المتحدة مع الدول الأخرى، والمؤسسات الصناعية، لتعزيز نظم إصدار الشهادات في أنحاء العالم. ونريد أن نعمل على وجه الخصوص مع البلدان المنتجة للماس لضمان حماية مصالحهم في أسواق قوية ومستقرة.

والحل لهذه المشكلة لن يكتمل أو يتحقق بين عشية وضحاها، ولا للتحدي الواسع النطاق الذي تشكله مبيعات الأسلحة غير المشروعة في أنحاء العالم. ولكن تقع على عاتق الحكومات مسؤولية إبقاء صفقات الأسلحة شفافة ومحاسبة الذين يتورطون فيها. فإن فعلنا ذلك، يمكن لنا أن نشدد الرقابة على الحدود، ونجعل عملية نقل الأسلحة أكثر صعوبة وندفع بالمتاجرين غير الشرعيين الى إعلان الإفلاس.

مرة أخرى اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على قيادتكم وعلى قيادة حكومتكم في هذا الجهد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى هولندا وإلي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرا لخارجية هولندا.

لقد استمتعت باهتمام شديد الى الآراء والمعرب عنها هذا الصباح. ولن أحاول إيجاز أو تحليل جميع النقاط التي أثيرت هنا. ويبدو أننا جميعا نتفق على أن الأسلحة الصغيرة تفرض تحديات يتعين على مجلس الأمن التصدي لها نظرا للولاية المنوطة به. وأعتقد أن المبدأ الذي ينبغي أن يوجه جهودنا لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة يتمثل في جوهره بفكرة واحدة: التماسك.

إننا بحاجة الى نهج متماسك لدى التصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة، مع مراعاة جميع جوانب هذه المسألة البالغة التعقيد. والتماسك مطلوب في بحثنا عن سبل ووسائل عملية لكبح الاستخدام الضار للأسلحة الصغيرة. والتماسك ينبغي أن ينطبق على جهود المجتمع الدولي وفرادى البلدان، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني على حد سواء.

لقد بذلت الجهود في أنحاء العالم للتصدي لهذه المسألة التي تؤثر على العديد جدا من المدنيين. واسمحوا لي أن أتناول نقطة أثارها الأمين العام عندما وجه انتباه الأعضاء الى المساهمة القيمة من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة. وأعتقد شخصيا أن هذا المجلس أيضا كان يمكن أن يستفيد من مدخلاتها، ومن خبرتها الفنية الواسعة، ووجهات نظرها التطلعية. ولكن، وعلى أية حال، دعونا نتأكد من أن صوت المجتمع المدني سيبلغ الأسماع أثناء التحضيرات لعقد مؤتمر الأسلحة الصغيرة في ٢٠٠١.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس بأننا في هولندا، نقف على أهبة الاستعداد لتقديم حافز إضافي لهذه العملية البالغة الأهمية. وإذ أدرك أن هذا الاستعداد يتشاطره العديد من البلدان، أود أن أقترح، وعندما يحين الوقت، تقديم خدماتنا. ويمكن لمجموعة أصدقاء المؤتمر أن تخفف بصورة كبيرة من أعباء الأعمال التحضيرية استعدادا للمؤتمر.

إن لمجلس الأمن في هذه العملية، دوره المميز، وهو دور ينبغي ألا يكون مقصورا على الدعم اللفظي وحده. واسمحوا لي أن أتشاطر والأعضاء بعض الأفكار المتعلقة بثلاثة مجالات يمكن فيها للمجلس أن يعطي فائدة إضافية.

المجال الأول يتعلق بالوقف الاختياري لصادرات الأسلحة الى مناطق التوتر ومناطق الصراع. ويمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور هام في تنبيه الدول الأعضاء الى العواقب الضارة المترتبة على تدفقات الأسلحة الى مناطق التوتر والمناطق التي تعصف بها الصراعات. ويتعين على المجلس أن يشجع الدول الأعضاء على الامتناع عن تصدير الصادرات التي يترتب عليها احتمال إلحاق الضرر. والمجال الثاني هو التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر الأسلحة. ويمكن للمجلس أن يدرس وسائل تعزيز فعالية الحظر الحالي المفروض على الأسلحة، على سبيل المثال، من خلال استعراض أداء جميع لجان الجزاءات القائمة.

والمجال الثالث هو نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين. فالمحاربون السابقون وفوائض الأسلحة يشكلان مزيجا خطرا بل مزيج مميت في بعض الأحيان. وينبغي لمجلس الأمن، وعندما تتاح الإمكانية، أن يدمج التدابير الوافية في ولايات قوات حفظ السلام الدولية للحؤول دون أن تؤدي الأسلحة الصغيرة الى إنزال المزيد من الألم والمعاناة بعد انتهاء الصراع. فالأسلحة الصغيرة تشكل تحديا كبيرا لنا جميعا، وليس أقلها لمجلس الأمن.

أشكر جميع الأعضاء على حضورهم واستعدادهم لمواجهة هذا التحدي.

الآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي الإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صيانة السلام والأمن الدوليين، وعلى هذا الأساس، لا مفر من أن يلتفت إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفها أكثر الأسلحة التي يتكرر استخدامها في معظم الصراعات المسلحة الأخيرة.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ أن تكديس الأسلحة الصغيرة وما يترتب على ذلك من زعزعة للاستقرار قد ساهما في تكثيف الصراعات المسلحة وإطالة أمدها. ويلاحظ المجلس أيضا أن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة يمكن أن يكون عاملا مساعدا في تقويض اتفاقات السلام وتعقيد الجهود المبذولة لبناء السلام، وإعاقة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويسلم المجلس، في هذا الصدد، بأن التحدي الذي تمثله الأسلحة الصغيرة هو تحد متعدد الوجوه ويشمل أبعادا أمنية وإنسانية وإنمائية.

"ويشعر مجلس الأمن بقلق بالغ لأن البلدان المشاركة في الصراعات المسلحة المطولة تكون بصفة خاصة عند خروجها منها عرضة للعنف الناجم عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة في الصراع المسلح. ويشير المجلس، في هذا الصدد، إلى تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر (S/1999/957) وإلى قراره ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

"ويؤكد مجلس الأمن أنه ينبغي إيلاء المراعاة التامة للحق في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا، وهو الحق الذي تقره المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مراعاة ما لجميع البلدان من مطالب أمنية مشروعة. ويسلم المجلس بأن لتجارة الأسلحة الصغيرة في العالم اعتبارات أمنية وتجارية مش،،روعة. ويؤكد المجلس الأهمية الحيوية لاعتماد قواعد وضوابط وطنية فعالة بشأن نقل الأسلحة الصغيرة واضعا في الاعتبار ضخامة حجم هذه التجارة. ويشجع المجلس حكومات البلدان المصدرة للأسلحة على التحلي بأكبر قدر من المسؤولية في هذه المعاملات التجارية.

"ويؤكد مجلس الأمن أن لمنع الاتجار غير المشروع أهمية مباشرة في إطار السعي العالمي لإيجاد السبل والوسائل للحد من سوء استعمال الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لها.

"ويرحب مجلس الأمن بمختلف المبادرات الجارية حاليا على الصعيدين العالمي والإقليمي لمعالجة هذا الموضوع. وهذه المبادرات على الصعيد الإقليمي تشمل ما أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من وقف اختياري لإنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها، والإجراء الموحد الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة، ومدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتصدير الأسلحة. ويرحب المجلس، على الصعيد العالمي، بالمفاوضات الجارية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك مشروع بروتوكول لمنع التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمواد ذات الصلة والاتجار بها.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون الإقليمي في معالجة موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وتبين المبادرات مثل العمل الذي قامت به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمة الإقليمية لتنسيق شؤون مفوضي الشرطة في الجنوب الأفريقي أنه يمكن تطويع التعاون الإقليمي لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة. ويسلم المجلس بأن هناك مناطق تستطيع أحيانا أن تستفيد من تجارب مناطق أخرى إلا أنه لا يمكن نقل تجربة منطقة إلى مناطق أخرى دون مراعاة خصائصها المختلفة.

"كما يبدي المجلس ترحيبه وتشجيعه للجهود المبذولة لمنع ومكافحة التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة وما يترتب على ذلك من زعزعة للاستقرار، بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بها، ويدعو الدول الأعضاء إلى إشراك المجتمع المدني في هذه الجهود.

"ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح اهتمام منظومة الأمم المتحدة المتزايد بالمشاكل المتصلة بالإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة وما يترتب على ذلك من زعزعة للاستقرار. ويرحب المجلس بمبادرة الأمين العام لاتخاذ إجراء منسق بشأن الأسلحة الصغيرة، وتهدف هذه المبادرة إلى وضع نهج

متسق منسق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه بالرغم مما للأسلحة الصغيرة في حالات الصراع من أثر إنساني خطير يمكن إثباته، لا تتوافر تحليلات مفصلة عن ذلك الأثر. ولذا، يطلب المجلس من الأمين العام أن يدرج بصفة محددة في الدراسات ذات الصلة التي يجريها حاليا الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن الإفراط في تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يترتب على ذلك من زعزعة للاستقرار، بما في ذلك إنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

"ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الفعال للحظر الذي فرضه على الأسلحة في قراراته ذات الصلة. كما يشجع المجلس الدول الأعضاء على تزويد لجان الجزاءات بالمعلومات المتوافرة بشأن الانتهاكات المزعومة لحظر الأسلحة، ويوصي رؤساء لجان الجزاءات بدعوة الأشخاص المعنيين في الأجهزة والمنظمات واللجان في منظومة الأمم المتحدة وكذلك في المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى والأطراف الأخرى المعنية لتقديم معلومات بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ حظر الأسلحة وإنفاذه.

"كما يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير للحد من تدفق الأسلحة إلى البلدان أو المناطق المتورطة في صراعات مسلحة أو الخارجة منها. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على إصدار وقف طوعي لنقل الأسلحة على الصعيد الوطني أو الإقليمي والالتزام به تيسيرا لعملية المصالحة في هذه البلدان أو المناطق. ويشير المجلس إلى أن لهذا الوقف سوابق، كما يشير إلى أن تنفيذها لقي تأييدا دوليا.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية إدراج شروط واضحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، حسب الاقتضاء، في اتفاقات سلام معينة، وبموافقة الأطراف، وعلى أساس كل حالة على حدة وفي الولايات الممنوحة للأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك التخلص المأمون من الأسلحة والذخائر في الوقت المناسب.

ويطلب المجلس من الأمين العام أن يزود المتفاوضين على اتفاقات السلام بسجل يحتوي على أفضل الممارسات، استنادا إلى الخبرة الميدانية.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضع كتيبا مرجعيا لاستخدامه في الميدان يحتوي على الأساليب المأمونة إيكولوجيا لتدمير الأسلحة لكي تتمكن الدول الأعضاء من التخلص طواعية من الأسلحة التي يسلمها المدنيون أو التي تُجمع من المحاربين السابقين. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى تسهيل إعداد هذا الكتيب.

"ومجلس الأمن يرحب بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/54/258)، بما فيها عقد مؤتمر دولي قبل انتهاء عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه ويحيط علما بعرض سويسرا استضافة المؤتمر. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المؤتمر وفي أية اجتماعات تحضيرية، واضعة في الاعتبار التوصيات الواردة في هذا البيان، لكي يساهم المؤتمر مساهمة حقيقية ودائمة في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/99/28.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠